

## اثر الأدلة العقلية في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية

د. علي بن صالح بن محمد المحمادي<sup>(\*)</sup>

### • مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَاهُمْ وَنُفْسًا كَثِيرًا وَنَسَاءً

وَأَنْتُمْ إِلَى اللَّهِ قَسَّةٌ لَوْ نَبَّيْهُمُ وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(٢)</sup>

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>

أما بعد،،،

فإن من أهم سمات هذا العصر التقدم المذهل في شتى المجالات البحثية والتقنية، وقد ظفر المجال الطبي بالقدح المعلى بحثاً واكتشافاً (والطب كالشرع وضع لجلب مصالح السلامة والعافية، ولدرء مفسد المعاطب

(\*) أستاذ أصول الفقه المشارك، قسم الشريعة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية -

والأسقام<sup>(٤)</sup>، ولا يكاد يمرُّ يوم إلا وتظهر فيه أنواع من الاستطباب والأدوية، مما يُعدُّ من النوازل التي تتطلب حكمًا شرعيًا، والدين الإسلامي دين كامل شامل يَسَعُ كلَّ ما يجد وينزل بالمسلمين من نوازل ومستجدات (وإنَّ في قواعد الإسلام وخصائص شريعته ما يفي بحاجة الإنسانية في كل زمان ومكان من حيث ابتأوها على ثوابت يقينية لا تستقيم الحياة الإنسانية إلا بدوام وجودها، ومتغيرات تكفل التقدم والتطور، وتستوعب كل جديد صالح من خلال الاجتهاد المنضبط المعتمد على مصادر التشريع المتنوعة...) <sup>(٥)</sup>.

وعلماء الشريعة في هذا العصر يبذلون جهدًا عظيمًا في تكييف تلك النوازل وتخريج الحكم لها.

وإنَّ من أهم مناهج التخريج التي سلكها علماء العصر في تخريج أحكام النوازل تخريجها على ما أمكن من الأدلة الشرعية النقلية والعقلية.

والأدلة النقلية هي الكتاب، والسنة، والإجماع، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا.

والأدلة العقلية هي القياس، والاستحسان، والمصلحة المرسلة، وسدُّ الذرائع، والاستصحاب.

ونظرًا لأنَّ النوازل الطبية من أخطر النوازل؛ لأنها تتعلق بالإنسان الذي كرمه الرحمن فقد استعنت بالله جلَّ في علاه في كتابة بحثٍ يقوم على استقرار الأدلة العقلية التي يُخرِّج العلماء المعاصرون أحكام النوازل الطبية عليها، ووسمت بحثي بـ (أثر الأدلة العقلية في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تكون خطته مكونة من مقدمة، وستة مباحث.

اشتملت المقدمة على أهمية الموضوع، وخطته، ومنهج الكتابة فيه.

المبحث الأول: تعريف الدليل، وأقسام الأدلة الشرعية، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعريف الدليل في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: أقسام الأدلة الشرعية.

المبحث الثاني: أثر القياس في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية،

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: تعريف القياس في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: أركان القياس.

المطلب الثالث: أهمية القياس في تخريج الأحكام للنوازل.

المطلب الرابع: تطبيقات لأثر القياس في تخريج الأحكام الشرعية

للنوازل الطبية.

المبحث الثالث: أثر الاستحسان في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل

الطبية، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: تعريف الاستحسان في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: أنواع الاستحسان.

المطلب الثالث: مآل الاختلاف في حجية الاستحسان.

المطلب الرابع: تطبيقات لأثر الاستحسان في تخريج الأحكام الشرعية

للنوازل الطبية.

المبحث الرابع: أثر المصلحة المرسلّة في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: تعريف المصلحة المرسلّة في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: حجية المصلحة المرسلّة.

المطلب الثالث: ضوابط الأخذ بالمصلحة المرسلّة.

المطلب الرابع: تطبيقات لأثر المصلحة المرسلّة في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية.

المبحث الخامس: أثر سدّ الذرائع في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف سدّ الذرائع في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: تقسيم الذرائع باعتبار الحكم عليها سدّاً وفتحاً.

المطلب الثالث: مكانة سدّ الذرائع في الشريعة الإسلامية.

المطلب الرابع: تطبيقات لأثر سدّ الذرائع في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية.

المبحث السادس: أثر الاستصحاب في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: تعريف الاستصحاب في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: أنواع الاستصحاب.

المطلب الثالث: الخلاف في الاحتجاج بالاستصحاب.

المطلب الرابع: تطبيقات لأثر الاستصحاب في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية.

ويرتكز منهجي في كتابة البحث على الأسس التالية:

أولاً: استقراء ما أمكن من البحوث والدراسات والندوات الشرعية المتعلقة بالنوازل الطبية، والنظر في مدى اعتماد العلماء المعاصرين على الأدلة العقلية في تخريج الأحكام الشرعية لتلك النوازل.

ثانياً: لا أنكر من الأقوال في النازلة إلا قول من خرّج النازلة الطبية على دليل من الأدلة العقلية، واقتصر على الدليل العقلي من أدلتهم، مبيّناً ما يمكن أن يردّ عليه من قوادر ومناقشات.

ثالثاً: ليس من مرامي البحث حصر النوازل الطبية المُخرّج حكمها على الأدلة العقلية، وإنما أكتفي بذكر أمثلة تطبيقية على كل دليل.

رابعاً: سلكت مسلك علماء تخريج الفروع على الأصول في الاختصار، ونأيت بنفسني عن الترجيح في الحكم الشرعي للنازلة؛ لما يترتب على الترجيح من الاستطراد في ذكر الأدلة، ومناقشة ما أورده المخالف.

خامساً: التزام المنهج العلمي المتبع في عزو الآيات القرآنية، وتخرّج الأحاديث النبوية، وتوثيق النقول من مصادرها الأصلية.

أسأل الله قبول العمل والعفو عن الخطأ والزلل، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

#### • المبحث الأول: تعريف الدليل ، وأقسام الأدلة الشرعية

##### المطلب الأول: تعريف الدليل في اللغة والاصطلاح

##### أولاً: تعريف الدليل في اللغة.

الدليل عند علماء اللغة مشتقّ من الفعل دلّ، والدال واللام أصلان،  
(٦)  
والدليل إبانة الشيء بأماره، والدليل الإمارة في الشيء .

ونكر علماء الأصول أن للدليل ثلاثة معانٍ، وهي المرشد والذاكر له وما به الإرشاد، وإطلاقه على المرشد والدالُّ معناه أن الدليل فاعِلٌ بمعنى فاعل أي: دال، كعليم بمعنى عالم، وقدير بمعنى قادر. واختلف علماء الأصول هل حقيقة الدليل في اللغة الدال أو العلامة الدالة على المدلول؟<sup>(٧)</sup>.

قال السمرقندي (الأصح أن يُقال: إنه اسم للدال في حقيقة اللغة، ولكن في عرف الاستعمال صار اسمًا للعلامة، فيكون حقيقة عرفية)<sup>(٨)</sup>.

### ثانيًا: تعريف الدليل في اصطلاح الأصوليين.

يُعرّف الدليل في اصطلاح الأصوليين بأنه: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوبٍ خبري.

وقيل هو: ما يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى حكم شرعي عملي<sup>(٩)</sup>.

( ولا فرق أن يحصل العلم أو غلبة الظن )<sup>(١٠)</sup>.

ويلاحظ من النظر في التعريف اللغوي والاصطلاحي للدليل أن المعنى اللغوي أعمُّ من التعريف الاصطلاحي؛ لأنه يشمل كلَّ ما يُسترشد به من الأدلة الشرعية أو غيرها من المعاني المطلوبة.

### المطلب الثاني : أقسام الأدلة الشرعية

#### تنقسم الأدلة الشرعية إلى قسمين :

القسم الأول: الأدلة النقلية وهي الكتاب، والسنة، والإجماع، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا.

وسُميت هذه الأدلة عقلية؛ لأنها راجعة إلى النقل الصريح، وليس للعقل شيء في إثباتها.

القسم الثاني: الأدلة العقلية، وهي القياس، والاستحسان، والمصلحة المرسلة، وسدُ الذرائع، والاستصحاب.

وسُميت هذه الأدلة عقلية؛ لأنَّ مردّها إلى النظر والرأي وليس إلى أمر منقول عن الشارع<sup>(١١)</sup>، ولا تستغني الأدلة العقلية عند الاستدلال بها عن النقل؛ لأنَّ مآلها إليه.

قال الشاطبي رحمه الله ( الأدلة الشرعية ضربان :

أحدهما: ما يرجع إلى النقل المحض.

والثاني: ما يرجع إلى الرأي المحض.

و هذه القسمة هي بالنسبة إلى أصول الأدلة، و إلا فكل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر؛ لأنَّ الاستدلال بالمنقولات لا بد فيه من النظر، كما أنَّ الرأي لا يعتبر شرعاً إلا إذا استند إلى النقل.

فأما الضرب الأول فالكتاب و السنة.

و أما الثاني فالقياس والاستدلال.

ويلحق بكل واحد منهما وجوه، إما باتفاق وإما باختلاف. فيلحق بالضرب الأول الإجماع على أي وجه قيل به، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا؛ لأن ذلك كله و ما في معناه راجع إلى التعبد بأمر منقول صرف لا نظر فيه لأحد.

و يلحق بالضرب الثاني الاستحسان و المصالح المرسلة إن قلنا إنها

راجعة إلى أمر نظري، وقد ترجع إلى الضرب الأول إن شهدنا أنها راجعة إلى العمومات المعنوية<sup>(١٢)</sup>.

ومرجع جميع الأدلة النقلية والعقلية إلى القرآن الكريم، ووجه ذلك أن طريق معرفتنا بأن السنة وحي وأنا مأمورون باتباعها عرفناه بدلالة القرآن، والإجماع لا يتصور من غير أن يكون له مستند من الكتاب والسنة، والقياس وبقيّة الأدلة العقلية لا يمكن تصحيح الاستدلال بها إلا بالكتاب والسنة.

يقول الأمدي بعد ذكره الأدلة (والأصل فيها إنما هو الكتاب)<sup>(١٣)</sup>.

ويقول الشاطبي (فالخارج من الأدلة عن الكتاب هو السنة، والإجماع، والقياس، وجميع ذلك إنما نشأ عن القرآن، وقد عدّ الناس قوله تعالى ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَّكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنِ لِلْخَائِضِينَ خَصِيمًا﴾<sup>(١٤)</sup> متضمنًا للقياس، وقوله ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ قَحْطُوهُ﴾<sup>(١٥)</sup> متضمنًا للسنة، وقوله ﴿وَتَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١٦)</sup> متضمنًا للإجماع وهذا أهم ما يكون).

و يحسن في هذا المقام التنبيه على أن الدليل النقلى قد يطلق ويراد به ما يعم الأدلة الشرعية فيشمل الأدلة المتفق والمختلف فيها، ويقصد بالدليل العقلي باعتبار هذا الإطلاق: ما دلّ على المطلوب بنفسه من غير احتياج إلى وضع، ومثاله دلالة الحدوث على المحدث<sup>(١٧)</sup>.

وإذا أريد بالدليل العقلي هذا المعنى فإنه لا يحتج به شرعًا إلا إذا شهد له الشرع.



• المبحث الثاني: أثر القياس في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية :

المطلب الأول: تعريف القياس في اللغة والاصطلاح

أولاً: تعريف القياس في اللغة:

القياس مشتق من قاسه بغيره وعلى غيره يقسه قياساً وقياساً، ويتعدى القياس بالباء ويعلى ويجوز بالي، يقال: قست الشيء بغيره، وعلى غيره، وإلى غيره.

وللقياس في اللغة ثلاثة معان هي:

الأول: التقدير، يقال: قاس الثوب بالمتري، أي: قدره به.

الثاني: المساواة حسية كانت، كقولهم: قست هذا الثوب بهذا الثوب، أي: ساوَيْته به، أو معنوية، مثل قولهم: فلان لا يقاس بفلان، أي: لا يساويه في القدر.

الثالث: التشبيه، يقال: هذا الثوب قياس هذا الثوب، إذا كان بينهما مشابهة في الصورة أو القيمة<sup>(١٨)</sup>.

ثانياً: تعريف القياس في الاصطلاح الأصولي:

اختلف الأصوليون في القياس هل هو من فعل المجتهد، أو هو دليل مستقل نصبه الشارع دليلاً على الحكم الشرعي؟ على قولين:

القول الأول: إن القياس من فعل المجتهد.

وذهب إلى هذا القول الباقلاني<sup>(١٩)</sup> والشيرازي<sup>(٢٠)</sup> وإمام الحرمين<sup>(٢١)</sup> و

الغزالي<sup>(٢٢)</sup> والرازي وقال: «واختاره جمهور المحققين منا»<sup>(٢٣)</sup>.

ومن تعريفات هؤلاء للقياس، تعريفهم له بأنه (حمل معلوم على معلوم

في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما، من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما<sup>(٢٤)</sup>.

**القول الثاني:** إن القياس دليل مستقل نصبه الشارع دليلاً على الحكم الشرعي.

وذهب إلى هذا القول الأمدى<sup>(٢٥)</sup> وابن الحاجب<sup>(٢٦)</sup>.

وعرف القياس عند هؤلاء بأنه «عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستتبطة من حكم الأصل»<sup>(٢٧)</sup>.

والناظر في هذين القولين وما ترتب عليهما من اختلاف في تعريف القياس يلاحظ أن التعريفات وإن اختلفت في التعبير إلا أنها متلاقية في المعنى، ويتضح ذلك بأن أي قياس لا بد فيه من توفر أمرين:

**الأمر الأول:** مساواة في العلة، وهذه المساواة ليست من فعل المجتهد، وإنما هي علامة نصبها الشارع لتدل على الحكم.

**الأمر الثاني:** إلحاق في الحكم، وهذا من عمل المجتهد.

**المطلب الثاني: أركان القياس:**

**أركان القياس هي أجزاؤه في الوجود، التي لا يحصل القياس إلا بحصولها، وهي داللة في حقيقته، محققة لهويته**<sup>(٢٨)</sup>.

وذهب جمهور الأصوليين إلى أن للقياس أربعة أركان هي:

**الركن الأول: الأصل (المقيس عليه):**

### أولاً: تعريف الأصل اصطلاحاً:

اختلف الأصوليون في تعريف الأصل اصطلاحاً على ثلاثة أقوال<sup>(٢٩)</sup>:

القول الأول: أن الأصل هو المحل المنصوص عليه.

وذهب إليه الفقهاء وبعض المتكلمين.

القول الثاني: أن الأصل هو دليل حكم المقيس عليه؛ لأن الدليل بني

عليه الحكم، والأصل في اللغة هو ما يبنى عليه غيره.

وهو مذهب جمع من المتكلمين.

القول الثالث: أن الأصل هو الحكم الثابت في محل الوفاق؛ لأن العلة

متوقف ثبوتها على ثبوته حيث إنها تستتبط منه، والعلة أصل في محل

الخلاف؛ لتوقف ثبوتها فيه على ثبوتها فيه.

(٣٠)

وهذا التعريف للرازي .

ولتوضيح الأقوال بمثال يقال: إن النبيذ يحرم شربه قياساً على الخمر

المدلول على تحريم شربه بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا لَنَنَزَّلُ النَّبِيُّ

وَالْأَصَابُ وَالَّذِينَ يَجْسُونَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَكُمْ تَقْلِيلُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]،

والعلة الجامعة بينهما هي الإسكار فيهما.

فالأصل عند أصحاب القول الأول هو الخمر، وعند أصحاب القول

الثاني هو الآية القرآنية الكريمة، وعند الرازي هو تحريم الخمر.

ويؤول الخلاف في تحديد المراد بالأصل في هذه المسألة إلى اللفظ «لأنه إذا

كان معنى الأصل ما يبنى عليه غيره، فالحكم أمكن أن يكون أصلاً؛ لبناء الحكم

في الفرع عليه... وإذا كان الحكم في الخمر أصلاً، فالنص الذي به معرفة الحكم

يكون أصلاً للأصل، وعلى هذا أيّ طريق عرف به حكم الخمر من إجماع أو غيره أمكن أن يكون أصلاً، وكذلك الخمر فإنه إذا كان محلاً للفعل الموصوف بالحرمة فهو أيضاً أصل للأصل، فكان أصلاً<sup>(٣١)</sup>.

ويقول الرازي: «واعلم أنا بعد التنبيه على هذه الدقائق نساعد الفقهاء على مصطلحهم، وهو أن الأصل محل الوفاق، والفرع محل الخلاف؛ لئلا نفتقر إلى تغيير مصطلحهم»<sup>(٣٢)</sup>.

### الركن الثاني: الفرع (المقيس):

#### أولاً: تعريف الفرع اصطلاحاً:

اختلف الأصوليون في تعريف الفرع اصطلاحاً على قولين<sup>(٣٣)</sup>:

القول الأول: أن الفرع هو المحل المشبّه، الذي لم يرد بحكمه نص. وهو النبيذ في المثال المذكور في الركن الأول، وهذا هو تعريف الفقهاء.

القول الثاني: أن الفرع هو الحكم الثابت بالقياس. وهو حرمة شرب النبيذ في المثال السابق، وممن عرفه بهذا الرازي<sup>(٣٤)</sup> والآمدي<sup>(٣٥)</sup>.

والصحيح هو القول الأول؛ لأن حكم المقيس هو ثمرة القياس، وثمرة القياس تتأخر عنه، وركن الشئ داخل في ماهيته<sup>(٣٦)</sup>.

والخلاف بين القولين خلاف لفظي لا تترتب عليه فائدة عملية<sup>(٣٧)</sup>.

### الركن الثالث: حكم الأصل:

#### أولاً: تعريف حكم الأصل في الاصطلاح:

المراد بحكم الأصل في القياس أثر الخطاب الوارد في الأصل، ويراد إثباته في الفرع.

#### الركن الرابع: العلة:

أولاً: تعريف العلة في الاصطلاح:

اختلف الأصوليون في تعريف العلة على أقوال عدة، أشهرها أربعة:  
التعريف الأول: أن العلة هي الباعث على التشريع، أي أن العلة هي الوصف المشتمل على حكمة مقصودة للشارع من شرع الحكم. وممن عرف العلة بهذا التعريف أكثر الحنفية والآمدي وابن الحاجب<sup>(٣٨)</sup>.

التعريف الثاني: أن العلة هي الوصف المعروف للحكم، أي أن العلة تكون علامة على وجود وثبوت الحكم في كل محال الحكم. واختار هذا الرازي<sup>(٣٩)</sup>.

التعريف الثالث: أن العلة هي الوصف المؤثر بذاته في الحكم، وينقل بعض الأصوليين هذا التعريف عن المعتزلة<sup>(٤٠)</sup>.

التعريف الرابع: أن العلة هي الوصف المؤثر في الأحكام بجعل الشارع لا بذاته، وممن اختار هذا التعريف الغزالي<sup>(٤١)</sup>، وهو الصحيح في تعريفها؛ لأن العلة ترتبط بمعلولها ربطاً عادياً، أي أن وجود العلة يستلزم وجود المعلول عندها لا بها.

#### المطلب الثالث: أهمية القياس في تخريج الأحكام للنوازل

يُعتبر القياس الدليل الرابع من أدلة التشريع المتفق عليها عند أهل العلم، وتأخرت رتبته عن الكتاب والسنة والإجماع؛ لأن القياس ضرب من الاجتهاد، ولا يستقيم الاجتهاد مع وجود النص أو الإجماع.

والقياس كدليل أصولي مكانة عظيمة في استنباط الأحكام لأنَّ «شرع الله وقدره، ووحيه وثوابه وعقابه، كله قائم بهذا الأصل، وهو إلحاق النظر بالنظر، واعتبار المثل بالمثل، ولهذا يذكر الشارع العلل والأوصاف المؤثرة والمعاني المعبرة في الأحكام القدرية والشرعية والجزائية ليدل على تعلق الحكم بها أين وجدت، واقتضائها لأحكامها وعدم تخلفها عنها إلا لمانع يعارض اقتضاءها ويوجب تخلف آثارها عنها»<sup>(١٢)</sup>.

ويلجأ أهل العلم في تخريج الأحكام على القياس لأن «تصوص الكتاب والسنة محصورة، ومواضع الإجماع معدودة، والوقائع غير محصورة، فاضطر العلماء إلى أن يثبتوا عنها بالقياس ما لم يثبت بنص ولا إجماع»<sup>(١٣)</sup>.

وإن من سمات هذا العصر كثرة نوازل التي تتطلب إثبات أحكام شرعية لها، وقد بذل علماء العصر غاية وسعهم في تكييف تلك النوازل وتخريج الحكم لها إما بتخريج الفرع على الفرع أو بتخريج الفرع على الأصل «وتخريج الأحكام على القواعد الأصولية الكلية أولى من إضافتها إلى المناسبات الجزئية، وهو دأب فحول العلماء، دون ضعفة الفقهاء»<sup>(١٤)</sup>.

وبعد للقياس من أهم القواعد الأصولية الكلية التي يُعتمد عليها في تخريج أحكام النوازل في كل عصر من لدن عصر الصحابة حيث كانوا رضي الله عنهم «يجتهدون في النوازل ويقيسون بعض الأحكام على بعض ويعتبرون للنظر بنظيره»<sup>(١٥)</sup>.

وفي هذا العصر يقول الشيخ الزرقا رحمه الله: «فلا سبيل إلى إعطاء الحوادث والمعاملات الجديدة منازلها وأحكامها في فقه الشريعة إلا عن

طريق الاجتهاد بالرأي الذي رأسه القياس... فالقياس أغزر المصادر الفقهية في إثبات الأحكام الفرعية للحوادث»<sup>(٤٦)</sup>.

وجماع الأمر هو أن الناظر في مسالك العلماء المعاصرين في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل العصرية يجد أن القياس من أهم أدوات النظر الاجتهادي التي بإعمالها يُخَرَّج الحكم لكل ما يجد في الحياة من نوازل، وسيبقى هذا الدليل الملجأ الذي يأوي إليه فحول الأعلام في كل عصر ومصر في تخريج أحكام المسائل.

#### **المطلب الرابع: تطبيقات لأثر القياس في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطبية**

**النزلة الأولى: حكم نقل جزء من أجزاء الإنسان إلى جزء آخر في جسده.**

يجوز نقل جزء من أجزاء الإنسان إلى جزء آخر في جسده إذا توافرت الضوابط التالية :

**الضابط الأول:** إذا كانت هناك ضرورة أو حاجة لإجراء هذه العملية.

**الضابط الثاني:** أن يأذن المريض بذلك.

**الضابط الثالث:** أن يغلب على الظن نجاح هذه العملية.

**الضابط الرابع:** أن تترجح مصلحة النقل على عدمه.

**الضابط الخامس:** أن لا يوجد دواء آخر يقوم مقامه.

وصدر بالجواز قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي<sup>(٤٧)</sup>، وقرار المجمع الفقهي في رابطة العالم الإسلامي<sup>(٤٨)</sup>.

ومن أدلة الجواز القياس الأولوي، وبيانه: أنه إذا كان يجوز قطع العضو وبتره؛ لإنقاذ النفس ودفع الضرر عنها، فجواز نقل جزء من أجزاء

الإنسان إلى جزء آخر في جسده لإنقاذ نفسه أو دفع الضرر عنه أولى بالجواز.

يقول الدكتور محمد الشنقيطي مبيناً وجه القياس (إنَّ الأصل جازت فيه الإزالة والبتير للعضو دون استبقاء له؛ طلباً لإنقاذ النفس ودفع الضرر عنها، والفرع يُزال فيه جزء من العضو مع استبقاء العضو والجزء المُزال في موضع آخر، إضافة إلى أن الموضع المنقول يتعوض بجلد جديد بدلاً من الجلد المنزوع، فهو أولى بالاعتبار والحكم بجوازه من الأصل)<sup>(٤٩)</sup>.

**النازلة الثانية: حكم نقل العضو من الحي أو الميت إلى الحي إذا أذن الميت بذلك أو اتفق ورثته على الإذن.**

ذهب جمهور العلماء المعاصرين إلى جواز نقل العضو من الحي أو الميت إلى الحي إذا أذن الميت بذلك أو اتفق الورثة على الإذن<sup>(٥٠)</sup>. واستدل أرباب هذا القول بمجموعة من الأقيسة، وهي :

**أولاً: قياس نقل الأعضاء من الميت على شق بطن من ابتلع مال غيره من أجل استخراجِه.**

ويبين هؤلاء قياسهم بقولهم: إنَّ الفقهاء نصوا على جواز شق بطن من ابتلع مال غيره من أجل استخراجِه<sup>(٥١)</sup>، ويُقاس على هذه المسألة قياساً أولوياً نقل أعضاء الميت؛ لأنَّ إنقاذ النفس المُحرمة أولى وأعظم من حرمة المال<sup>(٥٢)</sup>.

**ويُنَاقش هذا القياس من وجهين :**

**الوجه الأول:** أنَّ حكم الأصل وهو جواز شق البطن لاستخراج مال



الغير مختلف فيه<sup>(٥٣)</sup>، وللمخالف في هذا الأصل أن يعترض على الحكم في الأصل، فيبطل القياس<sup>(٥٤)</sup>.

**الوجه الثاني:** لا نسلم لكم المساواة بين الأصل والفرع فضلاً عن دعوى الأولوية، ويظهر الفرق بين الأصل والفرع من ثلاثة وجوه :

**الوجه الأول:** أن شق البطن في الأصل المقيس عليه كان لحق الغير، فالمبتلع الذي اعتدى على حق غيره هو السبب في شق بطنه، أما الفرع فالشق كان من أجل أخذ أعضاء الميت، فهو تعدُّ على حقه.

ويمكن أن يُقال: إنَّ الشق في الأصل لإخراج أجنبي عن الميت، وفي الفرع لإخراج أعضاء الميت<sup>(٥٥)</sup>.

**الوجه الثاني:** أنه لا يوجد في الأصل ما يؤخذ من الميت، أما في الفرع فيؤخذ عضو من الميت<sup>(٥٦)</sup>.

**الوجه الثالث:** أنَّ قياسكم هذا قستم فيه جزءاً متصلاً بالآدمي على جزء منفصل عنه<sup>(٥٧)</sup>.

### **ثانياً: قياس التداعي بنقل الأعضاء على التداعي بالحرير والذهب.**

وبيَّنوا وجهه بقولهم: يجوز التداعي بنقل الأعضاء قياساً على جواز التداعي بالحرير والذهب، والعلة الجامعة بينهما هي الحاجة في كل منهما<sup>(٥٨)</sup>.

ويُنَاقَشُ هذا القياس بأنَّه لا يستقيم؛ لوجود الفارق بين الأصل والفرع، وبيانه: أنَّ الأصل وهو التداعي بالحرير والذهب لا تعلُّق لحق أحد فيه، ولا ضرر في استخدامه على أحد، بخلاف الفرع وهو التداعي بنقل الأعضاء<sup>(٥٩)</sup>.

### ثالثاً: قياس نقل الأعضاء على تشريعها.

وجه القياس أن نقل الأعضاء من الميت إلى الحي يجوز قياساً على جواز تشريح جثة المتوفى، والعلة الجامعة بينهما هي وجود الحاجة في كل منهما.

ويمكن أن يُناقش القياس بوجود الفارق؛ لأن الميت إذا شُرِّحت جثته لا يفقد عضواً من أعضائه، بخلاف نقل الأعضاء.

### رابعاً: قياس نقل الأعضاء على أكل لحم آدمي الميت المعصوم<sup>(٦٠)</sup>.

وبيان القياس هو أنه يجوز نقل أعضاء الميت قياساً على جواز أكل لحم آدمي الميت المعصوم، والعلة الجامعة هي استبقاء الحياة وحفظها في كل من الأكل والنقل<sup>(٦١)</sup>.

ويُردُّ على هذا القياس من وجهين<sup>(٦٢)</sup>:

الوجه الأول: يعترض القائل بعدم جواز أكل لحم آدمي الميت المعصوم على التسليم بحكم الأصل<sup>(٦٣)</sup>، ومن شروط حكم الأصل أن يكون متفقاً عليه.

الوجه الثاني: عدم صحة القياس لوجود الفارق بين الأصل والفرع، ويظهر الفرق من جهتين:

الجهة الأولى: أن باب الأكل غير باب التداوي، من ناحية كون الأول ضرورة بالاتفاق، بخلاف الثاني.

ويمكن للقائس أن يجيب عن هذا الفرق بأن نقل الأعضاء المقصود هنا، هو ما بلغ حدَّ الضرورة لإنقاذ نفس أو عضو.

الجهة الثانية: أن الأصل وهو أكل لحم الميت المعصوم يحصل به المقصود يقيناً، وهو زوال المخصصة، أما الفرع وهو نقل العضو فيحتمل عدم حصول المقصود - وهو التداوي - به.

ويمكن للقائس أن يجيب بأن غلبة ظن التداوي به كافية في إثبات الحكم.

خامساً: يجوز نقل الأعضاء من الهي إلى الهي، ومن الميت إلى الهي قياساً على النقل الذاتي، وهو نقل جزء من أجزاء الإنسان إلى جزء آخر في نفس جسده<sup>(٦٤)</sup>.

ويناقش المخالف هذا القياس من وجهين :

الوجه الأول: أن هناك فرقاً بين المقيس والمقيس عليه، ووجه الفرق هو أن المقيس عليه وهو النقل الذاتي لو قُدر حصول خطر أو فوات مصلحة فإنه لا يتعدى نفساً واحدة أو عضواً منها، أما المقيس فإن حصول الخطر وفوات المصلحة قد يتعدى إلى نفسين أو عضوين، كل منهما في شخص، فافترق الحالان ولا قياس مع الفارق<sup>(٦٥)</sup>.

الوجه الثاني: أن نقل العضو في النقل الذاتي فيه استخدام الإنسان لعضوه، وهو يطابق إلى حد ما مقصد الخلقة، فلا يقاس عليه أن يُباح الاستعمال للغير<sup>(٦٦)</sup>.

سادساً: يُشرع للمسلم أن يلقي نفسه في اليمّ لإنقاذ فريق، أو يدخل في السنة اللهب لإطفاء حريق، أو أن يعود بنفسه في قتال الكفار من أجل نصرة الإسلام، ويجوز قياساً على ما سبق أن يُغاطر المسلم بجزء من أعضائه لمصلحة الآخرين ممن يحتاج إليه<sup>(٦٧)</sup>.

ويناقش المعارض هذا القياس من ثلاثة وجوه<sup>(٦٨)</sup> :

الوجه الأول: أن الأصل المقيس عليه أمور أباحها الشارع بخلاف المقيس وهو نقل الأعضاء.

**الوجه الثاني:** أنَّ الأمور المذكورة أبيحت من باب تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، بخلاف نقل الأعضاء الذي مصلحته خاصة.

**الوجه الثالث:** أنَّ الجهاد في سبيل الله شرع لحفظ الدين، ونقل الأعضاء إنما هو لحفظ النفس، وحفظ الدين أعظم من حفظ النفس فلا يُقاس عليه.

**سابعاً: يجوز نقل الأعضاء قياساً على جواز نقل الدم<sup>(٦٩)</sup>.**

ويُردُّ على هذا القياس بأنه قياس مع الفارق، وأوجه الفرق بين الأصل والفرع هي<sup>(٧٠)</sup>:

**الفرق الأول:** أنَّ الدم من الأشياء المتجددة، بخلاف الأعضاء.

**الفرق الثاني:** أنَّ نقل الدم لا يُحتاج فيه إلى إجراء عملية جراحية، ولا قطع عضو ولا تشويبه، بخلاف نقل الأعضاء.

**الفرق الثالث:** أنَّ نقل العضو يحدث ضرراً بالإنسان، بخلاف نقل الدم فإنه قد يكون سبباً في تنشيط أجهزة إفراز مكونات الدم.

**ثامناً: يجوز التبرع بالأعضاء قياساً على التبرع بالأموال<sup>(٧١)</sup>.**

ويُناقش هذا القياس من وجهين<sup>(٧٢)</sup>:

**الوجه الأول:** أنَّ المال متجدد، بخلاف العضو.

**الوجه الثاني:** أنَّ الإنسان يملك المال وله حرية التبرع به في الوجوه الشرعية، بخلاف نقل الأعضاء.

**النازلة الثالثة: حكم نقل العضو من الميت الذي لم يأذن هو أو ورثته بذلك.**

اختلف العلماء المعاصرون في جواز نقل العضو من الميت الذي لم يأذن هو أو ورثته بذلك، على قولين :

القول الأول: عدم جواز نقل عضو الميت في هذه الحالة.

(٧٣)

وذهب إليه جمهور العلماء المعاصرين .

ومن أدلتهم قولهم: إنَّ للورثة حقاً في الإذن والمنع قياساً

على ما جعله الشارع لهم من الحق في القصاص أو العفو في حالة القتل

العمد كما في قوله تعالى ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ

(٧٤)

فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا) ﴿٣٣﴾ .

وعلى ما جعله لهم من حق القصاص إن شاءوا، أو المصالحة على

الدية أو العفو كما في قوله تعالى ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لِمَنْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْعَثْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاهُ

(٧٥)(٧٦)

إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ) ﴿١٧٨﴾ .

القول الثاني: جواز نقل الأعضاء من الميت ولو لم يأذن هو أو ورثته

بذلك.

وبهذا أفتت إدارة الإفتاء في وزارة الأوقاف الكويتية<sup>(٧٧)</sup>، ونص عليه

(٧٨)

الدكتور محمود السرطاوي .

ومن أدلتهم قياس نقل عضو الميت في هذه الحالة على أكل المضطر

لحم الآدمي الميت بغير إذنه أو إذن وليه.

ويُجاب عن هذا القياس بأنه فاسد؛ لوجود الفارق بين الأصل والفرع،

ووجه الفرق أنَّ الإقدام على الأكل من ميتة الآدمي يمتنع حدوثه أو يندر ما

لم يكن فاعل ذلك مضطراً حقيقة، ويؤمن في هذه الحالة من العبث أما نقل

العضو من الميت بغير إذنه أو إذن ورثته فيُحتمل فيه العبث وعدم تحقق

(٧٩)

الضرورة، فحصل الفرق بينهما .

### الفاصلة الرابعة: حكم نقل الأعضاء التناسلية (الخصية والمبيض).

اختلف العلماء المعاصرون في حكم نقل الأعضاء التناسلية وهي الخصية والمبيض على ثلاثة أقوال :

القول الأول: حرمة نقل الخصيتين أو إحداهما من شخص لآخر مطلقاً، وكذا نقل المبيض من امرأة لأخرى.

وممن قال بهذا القول الدكتور حمداتي ماء العينين<sup>(٨٠)</sup> والدكتور محمد الشنقيطي<sup>(٨١)</sup>.

ومن أدلتهم على التحريم قياس نقل الأعضاء التناسلية على وصل الشعر ونحوه، والعلة الجامعة بينهما التغيير في كل منهما.

يقول الدكتور حمداتي (والمزروع فيها الرحم لا شك أنها داخلة في لعن الواصلة، فقد غيّرت خلق الله بنزع خلية في جسمها، واستبدالها بأخرى من غيره، ثم هي واصله؛ لأنها ضُمَّت جسمًا غريبًا عن جسمها إليه، والوصل في اللغة: ضم شيء إلى شيء)<sup>(٨٢)</sup>.

ويمكن للمخالف أن يعترض على هذا القياس من وجهين :

الوجه الأول: أن الوصل المحرم هو ما كان لمجرد الزينة والتجمل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام (والمُتَقَلِّجَاتُ لِلْحَسَنِ الْمُغَيَّرَاتِ خُلِقَ اللهُ)<sup>(٨٣)</sup>، أما إذا وجدت ضرورة أو حاجة تُنزِلُ منزلتها فإنَّ الوصل في هذه الحالة لا يحرم.

ونحن نقول بجواز نقل الأعضاء التناسلية إذا كانت هناك ضرورة أو حاجة<sup>(٨٤)</sup>.

الوجه الثاني: أن العلماء قد اختلفوا في علة تحريم وصل الشعر على  
أقوال، منها :

قيل : لما في ذلك من الغش والتليس والتزوير.

وقيل: لما فيه من حمل للنجاسة أو استعمال ما اختلف العلماء في  
نجاسته، على القول بنجاسة شعر الأئمة المنفصل، أو في حالة كون الوصل  
بغير شعر الأئمة مما هو من النجس.

وقيل: حرّم الوصل لما فيه من التشبه باليهود<sup>(٨٥)</sup>.

وكل هذه العلل ليست متحققة في نقل الأعضاء التناسلية.

ويستدل لأرباب هذا القول على حرمة نقل الأعضاء التناسلية بالقياس  
الأولوي، ووجهه أنه إذا كان يحرم غرس ببيضة في رحم أجنبية ويحرم  
التلقيح بمنى رجل غير الزوج، فتحريم نقل الخصيتين والمبيضين من باب  
لولى<sup>(٨٦)</sup>.

القول الثاني: جواز نقل إحدى الخصيتين من الحي إلى الحي.

وأفتت بهذا مشيخة الأزهر<sup>(٨٧)</sup>.

ومن أدلة هذا القول قياس زرع الأعضاء التناسلية على زرع غيرها من  
الأعضاء الأخرى.

ولا يصح هذا القياس من وجهين :

الوجه الأول: أن حكم الأصل وهو جواز زرع الأعضاء غير التناسلية  
ليس ثابتاً بطريق سمعي شرعي، فاختلف فيه شرط من شروط حكم  
الأصل.

**الوجه الثاني:** أن من شروط حكم الأصل أن يكون متفقاً عليه، والعلماء المعاصرون مختلفون في حكم نقل الأعضاء غير التناسلية، فاختلف شرط ثان من شروط صحة القياس<sup>(٨٨)</sup>.

**القول الثالث:** جواز نقل إحدى الخصيتين، أو أحد المبيضين مطلقاً.

نسب الدكتور محمد الشنقيطي هذا الرأي للشيخ سيد سابق<sup>(٨٩)</sup>.

ومن أكلة هذا الرأي أن الجينات الوراثية لا تأثير لها، وليس هناك خوف من تطابقها، ومما يدل على هذا ويؤيده أن الأخوين هما من أصل واحد وقد انتقلت إليهما الصفات الوراثية، وإذا أنجب أحدهما ذكراً والآخر أنثى، فإنه لا يحرم زواج الابن من ابنة عمه، وهذا يدل على عدم تأثير تطابق الصفات الوراثية.

**ويناقش هذا القياس بعدم صحته من وجهين :**

**الوجه الأول:** أن قياسكم هذا خارج عن محل النزاع؛ لأنه مبني على إلغاء تأثير التشابه في الصفة الوراثية، وهذا ليس محل النزاع في المسألة، وإنما محله في شرعية المصدر الموجب لاتحاد الصفات.

**الوجه الثاني:** أن هذا القياس قياس مع وجود الفارق، ووجه الفرق هو أن الأصل لم يحكم فيه بتأثير الصفات الوراثية، وسبب ذلك هو أن انتقال الصفات لم يكن ناشئاً عن عامل واحد بل من عاملين، كل منهما يتعلق بأحد الأخوين، أما الفرع فإن اتحاد الصفات نشأ عن عامل واحد وخصية واحدة<sup>(٩٠)</sup>.



### النازلة الخامسة : حكم بيع الأعضاء الآدمية.

يرى بعض المعاصرين جواز بيع الأعضاء الآدمية إذا توافرت الشروط التالية :

أولاً: ألا يتعارض بيعها مع الكرامة الإنسانية، ومؤدى ذلك ألا تكون الغاية من البيع الربح والتجارة والتداول.

ثانياً: أن يدرأ البائع ببيع عضوه مفسدة أعظم من مفسدة فقد العضو.

ثالثاً: ألا يكون العضو المراد بيعه يتعارض مع نص أو مبدأ شرعي يمنع بيعه.

رابعاً: التحقق من عدم وجود بدائل صناعية تقوم مقام الأعضاء البشرية.

خامساً: أن يكون بيعها من أجل الانتفاع بها بمثل ما خلقت له.

سادساً: أن تكون ضرورة البيع متحققة لا متوقعة.

سابعاً: أن تشرف على البيع والشراء مؤسسة متخصصة رسمية موثوقة للتحقق من توافر الشروط.

ومن القائلين بهذا القول الشيخ سيد سابق<sup>(٩١)</sup> والدكتور محمد نعيم ياسين<sup>(٩٢)</sup>.

ومن الأدلة التي اعتمد عليها أرباب هذا القول قياس بيع العضو إذا توافرت شروطه على بيع العبد والأمة، وعلى الدية.

أولاً: قاس أصحاب هذا القول بيع العضو على بيع العبد والأمة، وقالوا: إنما حرّم بيع الحر؛ لأنه ليس بمملوك، ويحرم بيع العضو المقطوع إذا كان لا نفع فيه، وإذا ثبت نفعه جاز بيعه.

وَيُنَاقَشُ هَذَا الْقِيَاسُ بِأَنَّهُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَالْعَضْوُ الْمَقْطُوعُ يَحْرُمُ بَيْعُهُ لَيْسَ لِعَدَمِ نَفْعِهِ فَقَطْ، بَلْ لَمَّا يَنْتَرِبُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ مِنْ مَفَاسِدَ كَثِيرَةٍ.

ثَانِيًا: قَاسَ هَؤُلَاءُ بِبَيْعِ الْعَضْوِ عَلَى الْمَقَابِلِ الْمَالِيِّ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الْإِنْسَانُ عَنِ الضَّرَرِ الَّذِي لِحَقِّهِ، فَالْعَوْضُ فِي بَيْعِ الْعَضْوِ وَفِي الدِّيةِ هُوَ مَقَابِلُ الْمَسَاسِ أَوْ انْتِزَاعِ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ.

وَيُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّ قِيَاسَكُمْ هَذَا قِيَاسٌ مَعَ الْفَارَقِ؛ لِأَنَّ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ لَمْ يَرْضَ بِالْجَنَائِيَّةِ وَالْإِعْتِدَاءِ عَلَيْهِ فَاسْتَحَقَّ الدِّيةَ، أَمَّا مَنْ نَزَعَ مِنْ جَسَدِهِ عَضْوًا بِرِضَاهُ فَقَدْ أَسْقَطَ حَقَّهُ فِي الدِّيةِ وَكَانَ أَثْمًا فِي رِضَاهُ.

#### الْفَائِزَةُ السَّادِسَةُ: حَكْمُ نَقْلِ الدَّمِ مِنَ السَّلِيمِ إِلَى الْمَرِيضِ.

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ عَلَى جَوَازِ نَقْلِ الدَّمِ مِنَ السَّلِيمِ إِلَى الْمَرِيضِ.

وَمِنْ أَدْلَتِهِمْ عَلَى الْجَوَازِ قِيَاسُ نَقْلِ الدَّمِ عَلَى الْحِجَامَةِ، وَعَلَى اللَّبَنِ وَالرِّيقِ وَالْعَرَقِ<sup>(١٣)</sup>.

أَوَّلًا: تَجُوزُ الْحِجَامَةُ وَهِيَ إِخْرَاجُ الدَّمِ مِنَ الْمَحْجُومِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهَا نَقْلُ الدَّمِ مِنَ السَّلِيمِ إِلَى الْمَرِيضِ، وَالْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ هِيَ قَصْدُ التَّدَاوِيِّ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَدَّ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ بِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارَقِ؛ لِأَنَّ الْحِجَامَةَ إِخْرَاجٌ لِلدَّمِ الْفَاسِدِ، وَنَقْلُ الدَّمِ إِدْخَالُ لَدَمٍ سَلِيمٍ فِي جِسْمِ الْمَرِيضِ.

ثَانِيًا: يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِاللَّبَنِ وَالرِّيقِ وَالْعَرَقِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهَا الدَّمُ بِجَامِعِ أَنَّ كَلًّا مِنْهَا سَائِلٌ مُتَجَدِّدٌ.

ولا يُسَلَّم قياس الدم على اللبن والريق والعرق من ثلاثة وجوه :  
الوجه الأول: لوجود الفارق؛ لأنَّ الأصل طاهر وهو اللبن والريق  
والعرق والفرع وهو الدم نجس.

الوجه الثاني: يَرِد على هذا القياس قاذح فساد الاعتبار، وهو مخالفة  
القياس للنصوص الدالة على نجاسة و تحريم الدم ومنها :

١- عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
للمستحاضة (إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم  
وصلي) <sup>(٩٤)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث هو أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أمر  
المستحاضة أن تغسل الدم، والأمر بالغسل للصلاة لا يكون إلا من النجاسات.  
٢ - عن أسماء رضي الله عنها قالت: جاءت امرأة إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع  
به ؟ فقال (تحتّه ثم تقرصه بالماء ثم تتوضّعه ثم تصلي فيه) <sup>(٩٥)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث هو أنَّ الحتَّ والقرص والنضح بالماء سببه  
كون الدم نجسًا.

قال النووي (والدلائل على نجاسة الدم متظافرة، ولا أعلم فيه خلافاً عن  
أحد من المسلمين إلا ما حكاه صاحب الحاوي عن بعض المتكلمين أنَّه قال:  
هو طاهر) <sup>(٩٦)</sup>.

الوجه الثالث: ينتقض هذا القياس بالبول، فهو مشترك مع الدم في العلة  
التي ذكرتموها وهي كونه سائلاً متجدداً.

### النازلة السابعة : حكم نقل الدم من الكافر إلى المسلم والعكس.

يجوز نقل الدم من الكافر الخالي من الأمراض إلى المريض المسلم، ويجوز نقل دم المسلم إلى المسلم وإلى معصوم الدم من أهل الذمة بخلاف الحربي.

ومما يدل على جوازه قياس نقل الدم من الكافر إلى المسلم ونقل دم المسلم إلى المسلم و إلى المعصوم من أهل الذمة على هبة وهدية الكافر إلى المسلم والعكس بجامع التملك بلا عوض مع إدخال البهجة والسرور في نفس المعطى إليه <sup>(٩٧)</sup>.

ويناقش هذا القياس بأنه قياس مع وجود الفارق بين الأصل والفرع، ووجه الفرق هو أنَّ الهبة والهدية لا يختصان بالضرورة بالنسبة للموهوب والمُهدى إليه، أما نقل الدم فلا يكون إلا في حالة الضرورة أو الحاجة التي تُنزل منزلة الضرورة.

### النازلة الثامنة : حكم بيع الدم الآدمي.

يرى بعض الباحثين من المعاصرين جواز بيع الدم الآدمي. ومن أرباب هذا القول الشيخ محمد صافي <sup>(٩٨)</sup> والباحثة ليلي أبو العلا <sup>(٩٩)</sup>. ومن مستندات هذا القول قياس بيع دم الإنسان على بيع لبن الأدمية، والعلة الجامعة بينهما كونهما جزأين من الإنسان <sup>(١٠٠)</sup>.

ويناقش هذا القياس من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول: يرد على هذا القياس قادح فساد الاعتبار؛ لأنَّ قياس بيع دم الإنسان على بيع لبن الأدمية يُخالف ما ثبت من حديث أبي جحيفة رضي

الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الدم<sup>(١٠١)</sup>، وللإجماع على  
تحريم بيعه<sup>(١٠٢)</sup>.

الوجه الثاني: أن الأصل وهو بيع لبن الأدمية ليس متفقاً عليه<sup>(١٠٣)</sup>.

الوجه الثالث: أن قياس بيع دم الإنسان على بيع لبن الأدمية قياس مع  
الفارق؛ لأن الأصل طاهر والفرع نجس.

#### النازلة التاسعة: نقل الدم لا ينشر العرمة.

اتفق أهل العلم من المعاصرين على أن نقل الدم لا ينشر الحرمة، وأن  
الدم يخالف الرضاع في ذلك<sup>(١٠٤)</sup>.

وبين العلماء أن الدم لا يصح قياسه على الرضاع، وذلك للأمور

التالية :

أولاً: أن علة التحريم قاصرة على الحليب الذي يفرزه الثدي، ومن  
خصائصه أنه ينبت اللحم وينشز العظم، ولا تتعدى إلى الدم المخالط؛ لعدم  
وجود خصائص الحليب فيه.

ثانياً: أن علة التحريم في الحليب كونه مغذياً، أما الدم فوظيفته نقل  
الغذاء لا التغذية<sup>(١٠٥)</sup>.

جاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية في المملكة العربية  
السعودية (لعل السائل وقع في نفسه قياس الدم على اللبن الناشر للحرمة،  
وهو قياس غير صحيح لأمرين :

أحدهما: أن الدم ليس مغذياً كاللبن.

**الثاني:** أن الذي تنتشر به الحرمة بموجب النص هو رضاع اللبن بشرطين :

أحدهما: أن يبلغ الرضاع خمس رضعات فأكثر.

**الثاني:** أن يكون في الحولين<sup>(١٠٦)</sup>.

### النازلة العاشرة: حكم رتق غشاء البكارة.

ذهب بعض أهل العلم من المعاصرين إلى وجوب رتق غشاء البكارة في حالة إذا تمزق الغشاء بسبب حادثة لا تُعدُّ معصية، كزوال البكارة بسبب السقوط أو الوثبة أو الإكراه ونحو ذلك، إذا غلب على الظن أن الفتاة سيلحقها ظلم بسبب الأعراف والتقاليد، والتي قد يترتب عليها البطش بالفتاة أو قتلها.

وذهب إلى هذا القول الدكتور محمد نعيم ياسين.

واستدل على إثباته بقياس جراحة رتق غشاء البكارة على علاج الجرح العادي.

يقول الدكتور مبيّنًا وجه القياس (إنَّ الرتق لا يقل في استجلاب الأجر عن علاجه لجرح عادي وقع في الجسد بل هو أولى بالأجر من ذلك؛ لما فيه من تخليص الفتاة من مفسد معنوية كثيرة تفوق ما يترتب على الجرح العادي، أو تمزق غشاء آخر من أغشية الجسد الآدمي)<sup>(١٠٧)</sup>.

ويُناقش هذا القياس بوجود الفارق بين الأصل والفرع، ويظهر الفرق من وجهين :

الوجه الأول: أن في الجرح العادي ضررًا يلحق بالبدين، والتداوي منه

قد يصل إلى الوجوب إذا تيقنا أو غلب على الظن خطورته؛ لأنَّ الأصل في البدن السلامة من الجروح.

أما غشاء البكارة فزواله لا يضر البدن، والأصل فيه الزوال عند النكاح.

**الوجه الثاني:** أنَّ الشبهة قوية في رتق البكارة؛ لأنَّه يقع في مكان يتعلّق بالعرض والنسل، بخلاف الجرح في المكان العادي فإنَّه لا يثير الشبهة والظنون<sup>(١٠٨)</sup>.

#### **النازلة العادية عشرة: حكم إنشاء بنوك الحليب.**

ذهب بعض أهل العلم من المعاصرين إلى جواز إنشاء بنوك الحليب. وممن قال بهذا القول الدكتور يوسف القرضاوي<sup>(١٠٩)</sup> والشيخ عبداللطيف حمزة<sup>(١١٠)</sup>.

ومن أدلتهم على الجواز قولهم: يجوز إنشاء بنوك الحليب من أجل توفير الحليب لمن يحتاجه من الأطفال؛ لأنَّ غاية ما فيها الرضاع من غير الأم، فيجوز قياساً على الرضاعة من النساء الأخريات غير الأم.

ويمكن للمعتز أن يردَّ هذا القياس؛ لأنَّه قياس مع الفارق، ووجه الفرق هو أنَّ الرضاع من بنوك الحليب يؤدي إلى الاختلاط والريبة، وهذه المحذورات ليست موجودة في الرضاع من النساء المرضعات<sup>(١١١)</sup>.

## • المبحث الثالث: أثر الاستحسان في تغيير الأحكام الشرعية للنوازل الطيبة

### المطلب الأول: تعريف الاستحسان في اللغة والاصطلاح

#### أولاً: تعريف الاستحسان في اللغة.

الاستحسان مشتق من الحسن وهو عدُّ الشيء واعتقاده حسناً، يقال: استحسنت كذا، أي اعتقدته أو ظننته حسناً.

والحاء والسين والنون أصل واحد، والحسن ضد القبح، يقال: رجل حسن، وامرأة حسناء وحُسانة<sup>(١١٢)</sup>.

#### ثانياً: تعريف الاستحسان في الاصطلاح.

عرّف الاستحسان في الاصطلاح بتعريفات كثيرة، وسأكتفي بذكر تعريف واحد في كل مذهب :

١- عرّف أبو الحسن الكرخي من الحنفية الاستحسان بأنه ( عدول الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه، لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول)<sup>(١١٣)</sup>.

٢- وعرّفه الشاطبي من المالكية بأنه (الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلي)<sup>(١١٤)</sup>.

٣- وقال أبو إسحاق الشيرازي الشافعي في تعريفه (الاستحسان هو ترك القياس بما يستحسنه الإنسان برأي نفسه من غير دليل)<sup>(١١٥)</sup>.

٤- وعرّفه الطوفي من الحنابلة بأنه (العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي خاص)<sup>(١١٦)</sup>.



والناظر في الكتب الأصولية يجد كثرة الرد والنقد في تعريف الاستحسان، والذي يظهر أنَّ تعريف الكرخي هو أوضح التعريفات لحقيقة الاستحسان؛ ( لأنه يشمل كل أنواعه، ويبين أساسه ولبّه، إذ أساسه أن يجئ الحكم مخالفاً قاعدة مطردة لأمر يجعل الخروج عن القاعدة أقرب إلى الشرع من الاستمساك بالقاعدة، فيكون الاعتماد عليه أقوى استدلالاً في المسألة من القياس، ويصور أن الاستحسان كيفما كانت صورته وأقسامه يكون في مسألة جزئية ولو نسبياً في مقابل كلية، فيلجأ إليه الفقيه في هذه الجزئية لكيلا يؤدي الإغراق في القاعدة إلى الابتعاد عن الشرع في روحه ومعناه<sup>(١١٧)</sup> .

ولتجلية معنى الاستحسان يقال: إنَّ النازلة التي يُراد تخريج الحكم لها إذا كان عموم النص يقتضي حكماً فيها، وظهر للعالم المجتهد أن تطبيق هذا النص على النازلة يفوّت المصلحة أو يؤدي إلى المفسدة، فإنّه يعدل عن هذا الحكم استثناءً إلى خلافه؛ لما يترتب على الأخذ بحكم نظائر النازلة من حرج ومشقة على المكلفين.

### المطلب الثاني: أنواع الاستحسان

تبيّن من تعريف الاستحسان أنّه استثناء مسألة جزئية من أصل عام لوجود دليل أقوى، وسبب هذا الاستثناء والعدول هو تحقق ما يقتضي التخفيف والتيسير ورفع الحرج والمشقة عن المكلفين.

ويتنوّع الاستحسان من حيث دليله إلى سبعة أنواع، هي :

#### ١ - الاستحسان بالنص.

يُعرّف الاستحسان بالنص بأنّه: العدول عن حكم القياس<sup>(١١٨)</sup> في مسألة إلى حكم مخالف له ثبت بالكتاب أو السنة.

ويندرج تحت هذا النوع كافة ما استثناه الشارع من حكم نظائره.  
ومن أمثلة الاستحسان بالكتاب أن الله سبحانه وتعالى حرّم أكل الميتة  
بقوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ <sup>(١١٩)</sup> .  
أباح استثناءً جلّ في علاه أكل الميتة للمضطر بقوله تعالى ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ  
بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(١٢٠)</sup> .

ومن أمثلة الاستحسان من السنة أن القياس عدم جواز بيع  
المعدوم، وقد أبيح السلم - وهو بيع موصوف في الزمة مؤجل بثمن مقبوض  
في مجلس العقد - استثناءً من عدم جواز بيع المعدوم، ودليل الاستثناء  
هو ما ثبت في صحيح البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال:  
قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث،  
فقال (من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل  
معلوم) <sup>(١٢١)</sup> .

## ٢ - الاستحسان بالإجماع.

ويُعرّف الاستحسان بالإجماع بأنه أن يُجمع المجتهدون على الإفتاء في  
مسألة على خلاف موجب القياس.

ومن أمثلة هذا النوع الاستصناع وهو تعاقد شخصي مع صانع على أن  
يصنع له شيئاً مقابل مبلغ معين، والقياس لا يجيز هذا العقد؛ لأنه من باب بيع  
المعدوم، والعلماء تركوا موجب القياس و جوّزوا التعامل بالاستصناع؛  
لجريان التعامل به فيما بين الناس من لدن عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إلى يومنا هذا.

## ٢ - الاستحسان بالضرورة.

والاستحسان بالضرورة هو أن يترك المجتهد الأخذ بالقياس لوجود ضرورة تحمله على ذلك (والحرج مرفوع بالنص، وفي موضع الضرورة يتحقق معنى الحرج لو أخذنا فيه بالقياس) <sup>(١٢٢)</sup>.

ومن أمثلته (تطهير الحيض والآبار والأواني، فإنَّ القياس نافي طهارة هذه الأشياء بعد تتجسها؛ لأنَّه لا يمكن صب الماء على الحوض أو البئر ليتطهر، وكذا الماء الداخل في الحوض أو الذي ينبع من البئر يتجس بملاقاة النجس والدلو يتجس أيضاً بملاقاة الماء، فلا تزال تعود وهي نجسة، وكذا الإناء إذا لم يكن في أسفله ثقب يخرج الماء منه إذا أجري من أعلاه؛ لأنَّ الماء النجس يجتمع في أسفله فلا يحكم بطهارته إلا أنَّهم استحسنوا ترك العمل بموجب القياس للضرورة المحوجة إلى ذلك لعامة الناس، وللضرورة أثر في سقوط الخطاب) <sup>(١٢٣)</sup>.

ولهذا النوع من أنواع الاستحسان أهميته في تخريج أحكام النوازل، بعد تحري المخرج من تحقق ضابط الضرورة وتوفر ضوابطها.

## ٤ - الاستحسان بالعرف.

وهو العدول عن مقتضى القياس إلى حكم آخر يخالفه؛ لجريان العرف بذلك قولاً أو عملاً بما اعتاده الناس، ومن أمثلة الاستحسان بالعرف أنَّ الأيمان في المذهب المالكي تُردُّ إلى العرف، فلو أنَّ الشخص حلف قاتلاً: والله لا دخلت مع فلاناً بيتاً، فإنَّ اللغة تقتضي أنه يحث بدخول كل موضع يسمى بيتاً في اللغة، والمسجد يسمى بيتاً في اللغة، إلا أن عرف الناس أن لا يطلقوا هذا اللفظ عليه، فخرج بالعرف على مقتضى اللفظ فلا يحث <sup>(١٢٤)</sup>.

##### ٥ - الاستحسان بالمصلحة.

والمقصود من الاستحسان بالمصلحة أن الداعي إلى إخراج جزئية ما عن حكم القياس أو القاعدة هو المصلحة التي يتحقق بها رفع الحرج عن الناس وتيسير معاملاتهم.

وهذا النوع للاستحسان ورد في كتب أصول الفقه المالكي، ولم يذكره الحنفية في أصولهم وله تطبيقات في فروعهم.

ومن أمثلته في الفقه المالكي ما ذكره الشاطبي بقوله (ترك الدليل لمصلحة؛ كما في تضمين الأجير المشترك وإن لم يكن صانعاً، فإن مذهب مالك في هذه المسألة على قولين، كتضمنين صاحب الحمام الثياب، وتضمنين صاحب السفينة، وتضمنين السماسرة المشتركين، وكذلك حمام الطعام - على رأي مالك - فإنه ضامن، ولا حق عنده بالصناع، والسبب في ذلك بعد السبب في تضمين الصناع)<sup>(١٢٥)</sup>.

##### ٦ - الاستحسان بنزارة الشيء وتفاوته.

ويُعرف هذا النوع بأنه ترك مقتضى الدليل في اليسير لتفاوته ونزارته. ويبين الشاطبي وجه هذا الاستحسان بقوله (ووجه ذلك أن التفاهة في حكم العدم، ولذلك لا تتصرف إليه الأغراض في الغالب، وأن المشاحة في اليسير قد تؤدي إلى الحرج والمشقة، وهما مرفوعان عن المكلف)<sup>(١٢٦)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أن المالكية يجوزون التفاضل اليسير في المرافطة الكثيرة، والبيع بالصرف إذا كان أحدهما تابعاً للآخر، وبذل الدرهم الناقص بالدرهم الوازن؛ وذلك لنزارة ما بينهما، والقياس والقاعدة المقررة المنع من كل ما سبق.

## ٧ - الاستحسان بمراعاة الخلاف.

وهذا النوع من الاستحسان أصل في مذهب الإمام مالك وتبني عليه مسائل كثيرة.

ومن أمثلة هذا النوع أنَّ المصلي إذا نسي تكبيرة الإحرام وكبَّر للركوع، وكان مع الإمام، فعليه أن يستمر مع الإمام ولا يقطع صلاته، وذلك مراعاة لخلاف من قال: إنَّ تكبيرة الركوع تجزئ عن تكبيرة الإحرام؛ لأنَّه بعد دخول المصلي في الصلاة تعلق به دليل عدم جواز إبطال الأعمال، وهو قوله تعالى ﴿وَلَا يَبْطُلُوا بِكُمْ﴾ (١٢٧)، وهذه الآية مرجحة لدليل المخالف ومقوية له (١٢٨).

### المطلب الثالث: مال الاختلاف في حجبة الاستحسان.

كثُرَ كلام الأصوليين في الاستحسان تعريفاً واحتجاجاً، وحُمادى القول أنَّ الاستحسان إن أُريد به: العدول في الحكم من دليل إلى دليل هو أقوى منه، فهذا مما لم ينكره أحد.

ويؤكد هذه النتيجة الشيرازي بقوله (فإن كان مذهبهم على ما قال الكرخي وعلى ما قال القائل الآخر وهو القول بأقوى الدليلين، فنحن نقول به، وارتفع الخلاف) (١٢٩).

ويقول الغزالي بعد ذكره تعريف الكرخي (وهذا مما لا يُنكر، وإنما يرجع الاستتكار إلى اللفظ، وتخصيص هذا النوع من الدليل بتسميته استحساناً من بين سائر الأدلة) (١٣٠).

ويقول الأمدي بعد عرض تعريفات الاستحسان (غير أنَّ حاصله يرجع

إلى تفسير الاستحسان بالرجوع عن حكم دليل خاص إلى مقابله بدليل طارئ عليه أقوى منه، من نص أو إجماع أو غيره، ولا نزاع في صحة الاحتجاج به، وإن نوزع في تلقيه بالاستحسان، فحاصل النزاع راجع فيه إلى الإطلاقات اللفظية<sup>(١٣١)</sup>.

ويقول الفتازاني عن الاستحسان (وبعدما استقرت الآراء على أنه اسم لدليل متفق عليه نصاً كان أو إجماعاً أو قياساً خفياً إذا وقع في مقابلة قياس يسبق إليه الأفهام حتى لا يطلق على نفس الدليل من غير مقابلة فهو حجة عند الجميع من غير تصور خلاف)<sup>(١٣٢)</sup>.

ويقرّر الشاطبي أن الاستحسان يؤول إلى الأدلة، وفي هذا يقول (فهذا كله يوضح لك أن الاستحسان غير خارج عن مقتضى الأدلة، إلا أنه نظر إلى لوازم الأدلة ومآلاتها)<sup>(١٣٣)</sup>.

#### المطلب الرابع: تطبيقات لآثار الاستحسان في تفريع الأحكام الشرعية للنوازل الطبية

##### النازلة الأولى: حكم نظر الطبيب إلى المرأة المريضة بقصد التداوي.

من المعلوم المقرّر شرعاً أنه يحرم نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية، ويُستثنى من هذا الأصل استحساناً نظر الطبيب إلى المرأة المريضة بقصد التداوي إذا كانت هناك ضرورة تتطلب ذلك.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة (إن المرأة عورة من قمة رأسها إلى قدميها، ثم أبيح النظر إلى بعض المواضع للحاجة كروية الطبيب، وإن هذا معارضة بين قياسين :

أحدهما: ما قرّره القواعد من كون المرأة عورة؛ لأنّ النظر إليها يؤدي إلى الفتنة.

والوصف الثاني: ما عساه أن يؤدي إلى مشقة في بعض الأحوال، كحال العلاج، فأعملت علة التيسير هنا في هذا الموضع<sup>(١٣٤)</sup>.

وجاء في قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثامنة في موضوع مداواة الرجل للمرأة (الأصل أنه إذا توافرت طبية متخصصة يجب أن تقوم بالكشف على المريضة، وإذا لم يتوافر ذلك فتقوم بذلك طبية غير مسلمة ثقة، فإن لم يتوافر ذلك يقوم به طبيب مسلم، وإن لم يتوافر ذلك يقوم مقامه طبيب غير مسلم، على أن يطلع من جسم المرأة على قدر الحاجة في تشخيص المرض ومداواته، وألا يزيد عن ذلك، وأن يغض الطرف قدر استطاعته، وأن تتم معالجة الطبيب للمرأة هذه بحضور محرم أو زوج أو امرأة ثقة خشية الخلوة)<sup>(١٣٥)</sup>.

#### النازلة الثانية: حكم نقل الأعضاء من شخص لآخر.

من المقرر شرعاً أن الأصل هو عدم جواز تصرف الإنسان في بدنه كلاً ولا جزءاً، ومن أدلة ذلك قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾<sup>(١٣٦)</sup> والتكريم يقتضي محافظة الإنسان على بدنه على نحو ما خلقه الله تعالى<sup>(١٣٧)</sup>. والقائلون بجواز نقل الأعضاء من جسم إنسان إلى جسم إنسان آخر إذا توفرت شروطه مخرج قولهم على أن الجواز مستثنى من الأصل، ومخالف للقياس؛ لأن الأخذ بالأصل وهو المنع فيه حرج ومشقة على المكلفين، فيعدل عن حكم الأصل إلى حكم آخر وهو الجواز استحساناً، والحامل على ترك الأخذ بالأصل هو الضرورة، وبناءً عليه فإن هذه النازلة خرج حكمها على نوع من أنواع الاستحسان، وهو الاستحسان بالضرورة.

### النازلة الثالثة: حكم نقل الدم من شخص سليم إلى آخر مريض.

اتفق العلماء المعاصرون على جواز نقل الدم من شخص سليم إلى آخر مريض<sup>(١٣٨)</sup>، لا فرق في ذلك بين الحالات التي يتوقف فيها الحياة على نقل الدم والحالات التي يتوقف فيها الشفاء على نقل الدم.

ويُخَرَّجُ هذا القول على أنَّ الأصل والقياس هو المنع من التداوي بالمحرم والنجس، ودم الإنسان نجس<sup>(١٣٩)</sup>، والعمل بهذا الأصل فيه مشقة وعنت وخرج على المكلفين، فيُعدَّل عن حكم هذا الأصل وهو المنع إلى حكم آخر وهو الجواز استحساناً، واستُحسن الجواز بسبب الضرورة.

### • المبحث الرابع: أثر المصلحة المرسلة في تغيير الأحكام الشرعية للنوازل الطبية

#### المطلب الأول: تعريف المصلحة المرسلة في اللغة والاصطلاح

##### أولاً: تعريف المصلحة المرسلة في اللغة.

المصلحة المرسلة مكوَّنة من كلمتين (المصلحة) وصفتها (المرسلة). والمصلحة في اللغة مأخوذة من الصلاح، وهو ضد الفساد، يقال: أصلح الشيء ضد أفسده، وأصلح إليه: أحسن إليه<sup>(١٤٠)</sup>.

قال ابن فارس (الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد)<sup>(١٤١)</sup>.

والمرسلة في اللغة أي المطلقة ضد المقيدة، يُقال: أرسل الشيء إذا أطلقه وأهمله، ويقال: أرسلت الكلام؛ أي: أطلقته من غير تقييد<sup>(١٤٢)</sup>.



### ثانياً: تعريف المصلحة المرسلة في الاصطلاح.

اختلفت تسمية العلماء للمصلحة المرسلة، فمنهم من عبّر عنها بالمناسب المرسل الملائم<sup>(١٤٣)</sup>، وسماها آخرون الاستصلاح<sup>(١٤٤)</sup>، ويقال لها الاستدلال<sup>(١٤٥)</sup> والاستدلال المرسل<sup>(١٤٦)</sup>.

#### ولعلماء الأصول منهجان في تعريف المصلحة المرسلة اصطلاحاً :

المنهج الأول: وهم الذين ينظرون في تعريف المصلحة المرسلة إلى اعتبار الوصف المناسب للملائم الذي يترتب على تشريع الحكم معه جلب منفعة للخلق أو درء مفسدة عنهم.

ومن تعريفات أرباب هذا المنهج للمصلحة المرسلة تعريفها بأنها (الوصف المناسب للملائم الذي يحصل عقلاً من ربط الحكم به وبناءه عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً للشارع من درء المفساد عن الخلق وجلب المصالح لهم، دون أن يرد منه دليل خاص باعتبار أعيانها أو أنواعها ولا باستبعادها)<sup>(١٤٧)</sup>.

المنهج الثاني: وهم الذين لا ينظرون في تعريف المصلحة المرسلة إلى اعتبار الوصف المناسب للملائم الذي يترتب على تشريع الحكم معه جلب منفعة للخلق أو درء مفسدة عنهم.

ومن تعريفات أرباب هذا المنهج للمصلحة المرسلة تعريفها بأنها (كل مصلحة داخلية في مقاصد الشارع دون أن يرد دليل معين منه باعتبار أفرادها أو أنواعها أو إلغائها)<sup>(١٤٨)</sup>.

و من النظر في تعريفات المصلحة المرسلة يتبين أن المجتهد عند النظر في تخريج الحكم للنازلة ينظر أولاً هل هناك نص يدل على حكمها من

الكتاب أو السنة أو نقل الإجماع على حكمها؟ فإن تحقق من عدم وجود شيء من ذلك نظر المجتهد في هذه النازلة هل لها نظير في الكتاب أو السنة أو في المسائل المجمع عليها؟ فإن وجد لجأ المجتهد إلى قياس هذه النازلة بنظيرها، وإن لم يجد للوصف المناسب الذي يصلح بناء الحكم عليه نظيراً منصوفاً عليه، عمل المجتهد بالمصالح المرسلة.

### المطلب الثاني: حجية المصلحة المرسلة

يستند كثير من العلماء على المصالح المرسلة وبينون عليها الفتاوى والتخريجات إذا توفرت شروط العمل بها، وهي أصل من أصول الإمام مالك رحمه الله، ومن العلماء من يرى بأن العمل بها في جميع المذاهب، يقول القرافي (إنَّ المصلحة المرسلة في جميع المذاهب عند التحقيق؛ لأنَّهم يقيسون ويفرقون بالمناسبات ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار، ولا نغني بالمصلحة المرسلة إلا ذلك، ومما يؤكد العمل بالمصلحة المرسلة أنَّ الصحابة رضوان الله عليهم عملوا أموراً لمطلق المصلحة، لا لتقدم شاهد بالاعتبار نحو كتابة المصحف ولم يتقدم فيه أمر ولا نظير، وولاية العهد من أبي بكر لعمر رضي الله عنه، ولم يتقدم فيه أمر ولا نظير، وكذلك ترك الخلافة شورى، وتكوين الدواوين وعمل السكة للمسلمين واتخاذ السجن، فعل ذلك عمر رضي الله عنه ومد الأوقاف التي بإزاء مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والتوسعة بها في المسجد عند ضيقه فعله عثمان رضي الله عنه، وتجديد الأذان في الجمعة بالسوق وهو الأذان الأول فعله عثمان رضي الله عنه، ثم نقله هشام إلى المسجد، وذلك كثير جداً لمطلق المصلحة، وإمام الحرمين قد عمل في كتابه المسمى بالغيثي أموراً وجوزها وأفتى بها، والمالكية بعيدون عنها وجسر عليها وقالها للمصلحة المطلقة، وكذلك الغزالي في شفاء الغليل مع أنَّ الاثنين شديداً الإنكار علينا في المصلحة المرسلة<sup>(١٤٩)</sup>.

ويقول ابن دقيق العيد عن المصلحة المرسلة (الذي لا شك فيه أن لمالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع، وبليه أحمد بن حنبل، ولا يكاد يخلو غيرهما من اعتباره في الجملة، ولكن لهذين ترجيح في استعماله على غيرهما) <sup>(١٥٠)</sup>.

ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (فالحاصل أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتعلقون بالمصالح المرسلة التي لم يدل دليل على إلغائها، ولم تعارضها مفسدة راجحة أو مساوية.

وأن جميع المذاهب يتعلق أهلها بالمصالح المرسلة، وإن زعموا التباعد منها، ومن تتبع وقائع الصحابة وفروع المذاهب علم صحة ذلك.

ولكن التحقيق أن العمل بالمصلحة المرسلة أمر يجب فيه التحفظ وغاية الحذر حتى يتحقق صحة المصلحة وعدم معارضتها لمصلحة أرجح منها أو مساوية لها، وعدم تأديتها إلى مفسدة في ثاني حال) <sup>(١٥١)</sup>.

#### المطلب الثالث: ضوابط الأخذ بالمصلحة المرسلة <sup>(١٥٢)</sup>

ضبط أهل العلم الأخذ بالمصلحة المرسلة بضوابط لا بد من مراعاتها، وعلى العالم المتصدي لتخريج أحكام النوازل أن يتحقق من وجودها في النازلة التي يريد تخريج حكمها على المصلحة المرسلة، وهذه الضوابط هي: الضابط الأول: أن تكون المصلحة ملائمة لمقاصد الشريعة الإسلامية، بحيث لا تنافي أصلاً من أصوله ولا دليلاً من أدلته، وتعود عليها بالحفظ والصيانة.

الضابط الثاني: أن تكون المصلحة حقيقية عامة، وليست مصلحة فردية.

**الضابط الثالث:** أن تكون المصلحة معقولة في ذاتها، أي أنها لا تدخل فيما لا يجوز فيه الاجتهاد.

**الضابط الرابع:** ألا يفوت اعتبارها مصلحة أهم وأكد منها، أو مساوية لها.

يقول ابن قيم الجوزية ( فالأعمال إما أن تشتمل على مصلحة خالصة أو راجحة، وإما أن تشتمل على مفسدة خالصة أو راجحة، وإما أن تستوي مصلحتها ومفسدتها.

فهذه أقسام خمسة: منها أربعة تأتي بها للشرائع، فتأتي بما مصلحته خالصة أو راجحة، أمرة به أو مقتضية له

وما مفسدته خالصة أو راجحة فحكمها فيه للنهي عنه وطلب إعدامه.

فتأتي بتحصيل المصلحة الخالصة والراجحة أو تكميلها بحسب الإمكان، وتعطيل المفسدة الخالصة أو للراجحة أو تقليلها بحسب الإمكان، فمدار الشرائع والديانات على هذه الأقسام الأربعة )<sup>(١٥٢)</sup>.

**المطلب الرابع : تطبيقات لأثر المصلحة المرسلة في تفريع الأحكام الشرعية للنوازل الطبية**

**النزلة الأولى: حكم نقل عضو استؤصل من جسم مريض لعله مرضية إلى مريض آخر.**

ذهب العلماء المعاصرون إلى جواز نقل عضو قد استؤصل من الجسم لعله مرضية<sup>(١٥٤)</sup>.

وبهذا صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي<sup>(١٥٥)</sup> وقرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية<sup>(١٥٦)</sup>.

وقيل بالجواز لأنَّ صاحب العضو لا مصلحة له فيه، ولا ضرر يلحقه بنقله إلى غيره، وفي نقله لشخص آخر منفعة له.

جاء في قرار هيئة كبار العلماء (جواز نقل قرنية سليمة من عين قرر نزعها من إنسان بتوقع خطر عليه من بقائها وزرعها في عين مسلم آخر مضطر إليها، فإنَّ نزعها إنما كان محافظة على صحة صاحبها أصالة، ولا ضرر يلحقه من نقلها إلى غيره، وفي زرعها في عين آخر منفعة له، فكان ذلك مقتضى الشرع وموجب الإنسانية)<sup>(١٥٧)</sup>.

#### النازلة الثانية: حكم المسح الوراثي.

يُعرّف الأطباء المختصون الإرشاد الوراثي بأنه (العملية التي بواسطتها يُنصح المرضى أو الأقارب الذين يوجد لديهم خطر الإصابة باعتلال يمكن توارثه، عن مضاعفات الاعتلال واحتمالية تطوره أو انتقاله أو الطرق التي من خلالها يمكن منعه أو تجنبه أو تحسنه)<sup>(١٥٨)</sup>.

ومن طرق الإرشاد الوراثي المسح الوراثي الوقائي ويقوم هذا على تشخيص الأمراض الوراثية في المجتمع في مراحل مختلفة من العمر، ويتم ذلك عن طريق استخلاص عينة دم للتشخيص الوراثي.

والهدف من المسح الوراثي تقليل الأمراض الوراثية، وإعانة الأطباء على وضع الطرق الوقائية وصنع الأدوية المفيدة لهذه الأمراض.

و استناداً للمصلحة المرسلة فإنَّ هذا المسح يجوز نظراً للمنافع المتحققة فيه بشرط كون الوسائل والأدوات المستعملة فيه مباحة ولا تضر بصحة الإنسان<sup>(١٥٩)</sup>.

### النازلة الثالثة: حكم الفحص الوراثي قبل الزواج.

ذهب بعض أهل العلم من المعاصرين إلى وجوب الفحص الوراثي قبل الزواج.

وممن قال به الدكتور محمد الزحيلي<sup>(١٦٠)</sup> والدكتور حمداتي ماء العينين<sup>(١٦١)</sup>.

ومن أدلتهم الاستدلال بالمصلحة المرسلة ووجهه أن القول بالوجوب فيه مصلحة عامة تعود على الفرد وعلى المجتمع<sup>(١٦٢)</sup>.

ويرى المخالفون أن الفحص وإن كانت فيه مصلحة إلا أنه لا يجوز إجبار أي شخص على إجراء الاختبار الوراثي؛ لأن (عقد النكاح من العقود التي تولى الشارع الحكيم وضع شروطها، ورتب عليها آثارها الشرعية).

وفتح الباب للزيادة على ما جاء به الشرع، كالإلزام بالفحوص الطبية قبل الزواج أمر غير جائز<sup>(١٦٣)</sup>.

### النازلة الرابعة: حكم العلاج الوراثي في الخلايا الجسدية.

يعتبر العلاج الوراثي ( الجيني ) من النوازل الطبية، والمراد به إدخال مورث سليم مكان المورث المصاب إلى خلايا المرضى المصابين بعيب وراثي<sup>(١٦٤)</sup>.

وذهب جمهور العلماء المعاصرين إلى جواز العلاج الوراثي في الخلايا الجسدية<sup>(١٦٥)</sup>.

جاء في قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بجواز العلاج الوراثي (ثانيًا: الاستفادة من علم الهندسة الوراثية في الوقاية من المرض أو علاجه، أو تخفيف ضرره، بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر أكبر)<sup>(١٦٦)</sup>.

ومن مستندات هذا القول الاعتماد على قاعدة المصالح المرسلة، ويتضح وجه الاعتماد على هذه القاعدة أن العلاج الوراثي ثبتت منافعه الطبية للمرضى، ولم يرد في الشرع نص بحله أو تحريمه، ومن هنا فإنه يندرج تحت عموم النصوص المبيحة<sup>(١٦٧)</sup>.

#### النازلة الخامسة: حكم إنشاء بنوك الدم.

اتفق العلماء المعاصرون على مشروعية إنشاء بنوك الدم<sup>(١٦٨)</sup>.

ومن الأدلة على المشروعية أن إنشاء هذه البنوك يحقق مصلحة لعامة المسلمين؛ لأنه يسد حاجة من احتاج إلى الدم.

جاء في قرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في شأن إنشاء هذه البنوك (يجوز إنشاء بنك إسلامي لقبول ما يتبرع به الناس من دمائهم، وحفظ ذلك لإسعاف من يحتاج إليه من المسلمين، على ألا يأخذ البنك مقابلًا ماليًا من المرضى أو أولياء أمورهم عوضًا عما يسعفهم به من الدماء، وألا يتخذ ذلك وسيلة تجارية للكسب؛ لما في ذلك من المصلحة العامة للمسلمين)<sup>(١٦٩)</sup>.

• المبحث الخامس: أثر سد الذرائع في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل الطيبة.

المطلب الأول: تعريف سدّ الذرائع في اللغة والاصطلاح

أولاً: تعريف سدّ الذرائع في اللغة.

سدّ الذرائع مركب إضافي من كلمتين هما (سد) و(الذرائع).  
والسد في اللغة يطلق ويراد به إغلاق الخل ورم التلم، ويقال لكل حاجز بين شيئين سدّاً.

والسدُّ بفتح السين وضمها: الردم، والجبل، والحاجز.  
والسداد: داء يأخذ في الأنف يمنع النسيم، والسدّ والسدّ: الجراد يملأ الأفق<sup>(١٧٠)</sup>.

والذرائع جمع ذريعة والذريعة في اللغة تدل على الامتداد والتحريك،  
و تطلق الذريعة في اللغة على المعاني التالية:

- ١ - الوسيلة، يقال: نذر فلان بذريعة أي توسل.
- ٢ - السبب إلى الشيء، ومنه قولهم: فلان ذريعتي إليك، أي: سببي ووصلتي الذي أتسبب به إليك.
- ٣ - الدريئة و هي الناقة التي يتستر بها الرامي يريد الصيد.
- ٤ - الحلقة التي يتعلم عليها الرامي الرمي.
- ٥ - السريع ومنه قولهم موت ذريع أي سريع بحيث لا يكاد الناس يتدافنوه، ويقال رجل ذريع بالكتابة أي سريع بها<sup>(١٧١)</sup>.

وجميع هذه الإطلاقات تؤول إلى أصل يدل على الامتداد والتحريك، قال ابن فارس (نزع: الذال و الراء والعين أصل واحد يدل على امتداد وتحريك إلى قدم ثم ترجع الفروع إلى هذا الأصل)<sup>(١٧٢)</sup>.



### ثانياً: تعريف سد الذرائع في الاصطلاح.

يعرّف أكثر الأصوليين الذريعة بمعناها الخاص، وهي الذريعة التي تُسدُّ، ومن أهم تعريفاتها بهذا الاعتبار :

قال أبو الوليد الباجي في تعريف الذريعة: (هي المسألة التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى فعل المحذور) <sup>(١٧٣)</sup> و قال: (الذرائع: ما يتوصل به إلى محذور العقد من إبرام عقد أو حله) <sup>(١٧٤)</sup>.

وعرّفها ابن رشد بمثل تعريف الباجي <sup>(١٧٥)</sup>.

وعرفها القاضي عبد الوهاب بأنها: (هي الأمر الذي ظاهره الجواز، إذا قويت التهمة في التطرق به إلى الممنوع) <sup>(١٧٦)</sup>.

وقال القرطبي في تعريفها: (الذريعة عبارة عن أمر غير ممنوع لنفسه، يخاف من ارتكابه الوقوع في ممنوع) <sup>(١٧٧)</sup>.

وعرفها ابن العربي: (بأنها كل عمل ظاهر الجواز يتوصل به إلى محذور) <sup>(١٧٨)</sup>.

و قال الشاطبي: (حقيقة الذرائع: التوصل بما هو مصلحة إلى مفسدة) <sup>(١٧٩)</sup>.

وعرّف المرداوي الذريعة بأنها: (ما ظاهره مباح، ويتوصل به إلى محرم) <sup>(١٨٠)</sup>، وتبعه ابن النجار <sup>(١٨١)</sup>.

ويتضح من النظر في هذه التعريفات أنه إذا كانت هناك نازلة تتطلب حكماً، ويتيقن المجتهد أو يغلب على ظنه أن هذه النازلة تكون ذريعة في المآل إلى مصادمة قصد الشارع من تحقيق المصالح أو درء المفساد، فعلى

المجتهد أن يحكم على هذه النازلة بالسد والمنع حفاظاً على مقاصد الشارع الحكيم.

### المطلب الثاني: تقسيم الذرائع باعتبار الحكم عليها سداً أو فتحاً

قسم الأصوليون الذرائع إلى أقسام عدة باعتبارات مختلفة، واختلفت مناهجهم في التقسيم، و سأكتفي بذكر طريقة ثلاثة أعلام، وهم القرافي و ابن القيم والشاطبي:

#### أولاً: منهج القرافي في تقسيم الذرائع:

قسم القرافي رحمه الله الذرائع إلى ثلاثة أقسام<sup>(١٨٢)</sup>:

القسم الأول: ذرائع أجمعت الأمة على سدها، وذلك كسب آلهة المشركين عند من يعلم أنه يسب الله تعالى إذا سبت آلهته.

القسم الثاني: ذرائع أجمعت الأمة على عدم منعها وسدها، مثالها المنع في المجاورة في البيوت خشية الزنا.

القسم الثالث: ذرائع اختلف فيها أهل العلم هل تسد أو لا ؟ وهي الذرائع الواقعة بين القسمين السابقين.

#### ثانياً: منهج ابن القيم في تقسيم الذرائع.

قسم ابن القيم رحمه الله تعالى الذرائع إلى أربعة أقسام<sup>(١٨٣)</sup>:

القسم الأول: وسيلة موضوعة للإفضاء إلى المفسدة، كشرب المسكر المفضي إلى مفسدة السكر، و كالقذف المفضي إلى مفسدة الفرية.

قال رحمه الله عن هذا القسم: ( والشرعية جاءت بالمنع من هذا القسم كراهة أو تحريماً بحسب درجاته في المفسدة )

القسم الثاني: وسيلة موضوعة للمباح قصد بها التوصل إلى المفسدة،

كمن يعقد النكاح قاصدا به التحليل، أو يعقد البيع قاصدا به الربا.

**القسم الثالث:** وسيلة موضوعة للمباح لم يقصد بها التوصل إلى المفسدة، لكنها مفضية إليها غالبا، و مفسدتها أرجح من مصلحتها، كالصلاة في أوقات النهي، وتزوين المتوفى عنها ي زمن عدتها.

**القسم الرابع:** وسيلة موضوعة للمباح، و قد تقضي إلى المفسدة، و مصلحتها أرجح من مفسدتها، كالنظر إلى المخطوبة، والمشهود عليها، وفعل ذوات الأسباب في أوقات النهي، وكلمة الحق عند ذي سلطان جائر.

قال رحمه الله عن هذا القسم: ( فالشرعية جاءت بإباحة هذا القسم أو استحبابه أو إيجابه، بحسب درجاته في المصلحة ).

أما القسمان الثاني والثالث فهما اللذان اختلفت فيهما أنظار العلماء و تباينت مداركهم حولهما، وهما ممنوعان عند ابن القيم؛ سدا للذريعة.

**ثالثا:** منهج الشاطبي في تقسيم الذرائع.

**قسم الإمام الشاطبي الذرائع باعتبار مآلها و ما يترتب عليها إلى أقسام:**

**القسم الأول:** ما يكون من الأفعال مؤديا إلى المفسدة قطعاً، ومثل لهذا القسم بحفر البئر خلف باب الدار أو في الظلام بحيث يقع الداخل فيها.

وحكم هذا القسم هو وجوب سدها بلا خلاف.

**القسم الثاني:** ما يكون من الأفعال مؤديا إلى المفسدة نادرا لا غالباً، ومثال هذا حفر البئر في موضع لا يؤدي إلى وقوع أحد فيه، وأكل الأغذية التي لا تضر غالباً.

وحكم هذا القسم هو بقاءه على أصله من الإذن فيه؛ لأن المعتبر في

الشرع هو غلبة المصلحة، ولا التفات إلى المفسدة النادرة.

القسم الثالث: ما يكون أداؤه إلى المفسدة كثيراً، ويأتي هذا القسم على حالتين :

الحالة الأولى: ما يغلب على الظن أداؤه إلى المفسدة، ومثاله بيع السلاح في حال الفتنة، وبيع العنب لخمارة.

وحكم هذا القسم عند الشاطبي هو وجوب سده.

الحالة الثانية: ما يكون أداؤه كثيراً، لكن كثرت لم تبلغ مبلغاً تحمل العقل على ظن المفسدة فيه دائماً، ومثل له ببيع الآجال.

وقرر الشاطبي أن هذا القسم موضع نظر والتباس، ويرى أن الأصل فيه الحمل على الأصل من صحة الإنز؛ لأن العلم والظن بوقوع المفسدة منتقيان، إذ ليس هنا إلا احتمال مجرد بين الوقوع وعدمه، ولا قرينة ترجح أحد الجانبين على الآخر، كما أن احتمال القصد للمفسدة لا يقوم مقام نفس القصد (١٨٤).

ومن خلال النظر في تقسيمات العلماء للذرائع يُعلم أن الحكم على الذريعة سداً أو فتحاً يكون متوقفاً على حسب درجتها في الإفضاء إلى المصلحة أو المفسدة مع مراعاة الموازنة بين المصالح والمفاسد.

### المطلب الثالث: مكانة سد الذرائع في الشريعة الإسلامية.

تعتبر قاعدة سد الذرائع من القواعد التشريعية العظيمة، وهي مبنية على النظر في مآلات الأفعال.

يقول ابن قيم الجوزية مبيناً أهمية هذه القاعدة (وباب سد الذرائع أحد

أرباع التكليف؛ فإنه أمر ونهي، والأمر نوعان :

أحدهما: مقصود لنفسه.

والثاني: وسيلة إلى المقصود.

والنهي نوعان :

أحدهما: ما يكون المنهي عنه مفسدة في نفسه.

والثاني: ما يكون وسيلة إلى المفسدة.

فصار سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين<sup>(١٨٥)</sup>.

واشتهر في الكتب الأصولية أن قاعدة سد الذرائع أخذ بها المالكية والحنابلة، ويقول القرافي (إن سد الذرائع مجمع عليه)<sup>(١٨٦)</sup>.

والواقع أن قاعدة الذرائع متفق على اعتبارها في الجملة<sup>(١٨٧)</sup>، والخلاف المذكور ليس في أصل القاعدة وإنما في قسم من أقسامها، وهو ما يفضي إلى المفسدة المحرمة غالباً، ولم يظهر قصد صاحبها.

يقول الشيخ أبو زهرة رحمه الله (إن الأخذ بالذرائع كما قرناه، ثابت من كل المذاهب الإسلامية، وإن لم يُصرَح به، وقد أكثر منه الإمامان مالك وأحمد رحمهما الله - وكان دونهما في الأخذ به الشافعي وأبو حنيفة، ولكنهما لم يرفضاه جملة، ولم يعتبراه أصلاً قائماً بذاته، بل كان داخلاً في الأصول المقررة عندهما، كالقياس والاستحسان..<sup>(١٨٨)</sup>).

## المطلب الرابع: تطبيقاتاً لأثر سد الذرائع في تخريج الأحكام الشرعية للنوازل

### الطبية

**النازلة الأولى: حكم نقل الأعضاء من الميت إلى الحي.**

يرى بعض الباحثين من المعاصرين حرمة نقل الأعضاء من الميت إلى الحي.

وممن ذهب إلى هذا الرأي الدكتور عبدالسلام السكري<sup>(١٨٩)</sup>

والشيخ آدم عبدالله علي<sup>(١٩٠)</sup> والشيخ محمد برهان السنبهلي<sup>(١٩١)</sup>.

ومن أدلتهم على المنع أن القول بجوازه يؤدي إلى مفساد لا بد أن تُسدَّ، من تلك المفساد :

أولاً: يحرم عدم دفن الميت وأعضائه، والقول بنقل الأعضاء ذريعة تقضي إلى المحرم فتأخذ حكمه.

ثانياً: يؤدي القول بالجواز إلى فتح باب المتاجرة بالأعضاء وسرقتها، وهما محرمان، وما كان مفضياً إليهما يأخذ حكمهما<sup>(١٩٢)</sup>.

ويردُّ هذا الاستدلال بأن هذه المفساد تُدْرَأ عن طريق الضبط القانوني، ويتم ذلك بأن تمنع الحكومات بيع وشراء الأعضاء منعاً باتاً، ويمنع الأطباء من إجراء عملية النقل ما لم يعلم مصدره والتحقق من سلامته من الأمراض<sup>(١٩٣)</sup>.

**النازلة الثانية: اشتراط إذن الميت أو اتفاق ورثته على نقل أعضائه.**

اشترط جمهور المعاصرين لجواز نقل أعضاء الميت الإذن منه، أو اتفاق الورثة على الإذن بذلك<sup>(١٩٤)</sup>.

وقيل باشتراط هذا الشرط؛ لأنَّ إطلاق الجواز في نقل الأعضاء دون إذن الميت أو ورثته يؤدي إلى مفساد، منها :

أولاً: العبث بأجساد الموتى.

ثانياً: التوسع في انتزاع الأعضاء دون ضرورة.

ثالثاً: أن نزع عضو من الميت بدون إذن الورثة يفضي إلى إثارة الفتن والدخول مع الورثة في مشكلات مفسدة.

واشتراط الإذن فيه سدٌ لذرائع تلك المفساد وغيرها<sup>(١٩٥)</sup>.

### **النازلة الثالثة : حكم نقل الأعضاء التناسلية غير الناقلة للصفات الوراثية.**

ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى حرمة نقل الأعضاء التناسلية غير الناقلة للصفات الوراثية.

وممن ذهب إلى هذا الدكتور حمداتي ماء العينين<sup>(١٩٦)</sup> والدكتور محمد الشنقيطي<sup>(١٩٧)</sup>، والدكتور الصديق محمد الأمين الضرير<sup>(١٩٨)</sup>.

ويستند هذا القول على أدلة منها إعمال قاعدة سد الذرائع، وبيان ذلك أنَّ القول بالجواز يفضي إلى مفساد، من أهمها :

أولاً: يؤدي القول بالجواز إلى فتح باب المتاجرة في هذه الأعضاء.

ثانياً: يفضي القول بالجواز إلى فتح باب سرقة الأعضاء، وقد انتشرت هذه المهنة المهيئة في هذا العصر عصر النهضة والحضارة.

ثالثاً: أنَّ النقل في الأجهزة التناسلية قد يؤدي إلى العقم الأبدي باختيار و عمد، وهو محرم.

### النازلة الرابعة: حكم بيع الأعضاء الأدمية.

ذهب أكثر العلماء المعاصرين إلى حرمة بيع الأعضاء.

وممن قال به الشيخ بكر أبو زيد<sup>(١٩٩)</sup> وعبد السلام السكري<sup>(٢٠٠)</sup> وعصمت الله عنايت الله<sup>(٢٠١)</sup>.

ومما استند عليه أرباب هذا القول أن القول بالجواز يفتح أبواب مفسد عظيمة، ومخاطر جسيمة، من أهمها:

أولاً: لجوء الفقراء عند العوز إلى بيع أعضائهم وأعضاء ذويهم.

ثانياً: انتشار سرقة الأعضاء والمتاجرة بها<sup>(٢٠٢)</sup>.

النازلة الخامسة: الحكم الشرعي في نهاية الحياة الإنسانية.

من مستندات القائلين بأن موت الدماغ ليس موتاً تُبنى عليه أحكام الموت أن القول بخلافه فيه فتح لباب التحايل على استعجال القتل من أجل الحصول على الأعضاء البشرية، وسدّ الذرائع معتبر في الشريعة الإسلامية<sup>(٢٠٣)</sup>.

### النازلة السادسة: حكم التلقيح بين الزوجين أثناء عقد الزوجية.

يرى بعض أهل العلم من المعاصرين عدم جواز التلقيح بين الزوجين أثناء عقد الزوجية.

وممن قال بهذا القول الشيخ عبدالله الجبرين<sup>(٢٠٤)</sup> والشيخ رجب التميمي<sup>(٢٠٥)</sup> والشيخ عبداللطيف الرفور<sup>(٢٠٦)</sup>.

ومن أدلتهم الاستدلال بسدّ الذرائع، وبيّنوا وجهه بقولهم: إن فتح باب



التلقيح الاصطناعي يؤدي إلى أن يتخذ ذريعة للفساد، ويؤدي إلى إثارة الفتن والشكوك في الأنساب؛ لوجود مجالات الشك في الخلط بين الأنابيب، أو أنه قد يتم التلقيح بمنى رجل أجنبي لسبب أو لآخر<sup>(٢٠٧)</sup>.

ويجب المجيزون عن هذا الدليل من وجهين<sup>(٢٠٨)</sup>:

الوجه الأول: بأن قولنا بالجواز مقيد بشروط ومبادئ عامة تكفل المنع من الوقوع في محاذير ومفاسد هذا التلقيح.

الوجه الثاني: أن تخريجكم عدم جواز التلقيح على قاعدة سد الذرائع غير صحيح؛ لأن قاعدة سد الذرائع يكون إعمالها فيما يؤدي إلى الحرام بشكل مؤكد فقط، أما إعمالها على أمور يظن كونها تؤدي إلى حرام فغير جائز.

#### النازلة السابعة: حكم إنشاء بنوك البييضات الملقحة.

ذهب أكثر العلماء من المعاصرين إلى تحريم إنشاء بنوك البييضات الملقحة<sup>(٢٠٩) (٢١٠)</sup>.

ومن أدلة المنع الأخذ بقاعدة سدّ الذرائع؛ لأن القول بجواز إنشاء هذه البنوك يفضي إلى اختلاط الأنساب عمداً أو خطأ، ولأن البييضة الملقحة يُحتمل استعمالها استعمالاً محرماً في حال موت الزوجين أو أحدهما<sup>(٢١١)</sup>.

#### النازلة الثامنة: حكم الاستفادة من البييضات الملقحة الفائضة.

لا يجوز بعض العلماء من المعاصرين الاستفادة من البييضات الملقحة الفائضة لا في إجراء التجارب عليها، ولا في استخدامها في نقل وزراعة الأعضاء.

وممن قال بهذا القول الشيخ محمد المختار السلامي<sup>(٢١٢)</sup> والدكتور عبدالسلام العبادي<sup>(٢١٣)</sup> والدكتور علي السالوس<sup>(٢١٤)</sup>.

ومن أدلة هذا القول أن تجويز الاستفادة من البويضات الملقحة الفائضة قد يفضي إلى التدرج في هذه المواضع نقطة نقطة، ثم يتحول الاعتداء على الإنسان نفسه، والقول بعدم الجواز فيه سدٌ لهذه الذريعة<sup>(٢١٥)</sup>.

وبجيب المجيزون عن هذا الاستدلال بأن باب سد الذرائع يُراعى فيه الموازنة بين المنافع والمضار، وإذا تحقق ضبط الأمور، فلا يسوغ سد الباب في وجه الاستفادة من هذه البويضات الملقحة؛ لما في ذلك من الفوائد المتحققة، والذرائع القليلة والبعيدة لا اعتبار لها ولا تُسد<sup>(٢١٦)</sup>.

#### النازلة التاسعة: حكم العلاج الجيني في الخلايا الجنسية.

ذهب جمهور العلماء المعاصرين إلى القول بتحريم العلاج الجيني في الخلايا الجنسية إذا كانت المورثات من نفس الشخص أو من أحد الزوجين.

ومن القائلين به الدكتور عبدالستار أبو غدة<sup>(٢١٧)</sup> والدكتور عجيل النشمي<sup>(٢١٨)</sup> والدكتور إياد أحمد<sup>(٢١٩)</sup>.

ومن أدلة هذا القول أن القول بالجواز يفضي إلى مفسدات تتعلق بالأنساب راعى الشارع الحكيم درأها<sup>(٢٢٠)</sup>.

النازلة العاشرة: حكم إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه من أجل الاستفادة منه في الأبحاث.

ذهب أكثر العلماء المعاصرين إلى حرمة إجهاض الجنين الذي لم يُنفخ

فيه الروح و لم يوجد مانع من إتمام حملها من أجل الاستفادة منه في الأبحاث ونحو ذلك<sup>(٢٢١)</sup>.

ومن الأدلة على ذلك سدُّ ذرائع الفساد المترتبة عليه، والتي من أهمها فتح باب المتاجرة بالأجنة، وتأجير الأرحام من أجل تحقيق ذلك، وقد وجد في هذا العصر أطباء يعالجون بأنسجة الأجنة المجهضة، ونساء يبعن أجنتهن، والقول بالتحريم يحمي الجنين ويدراً عنه فساد المفسدين<sup>(٢٢٢)</sup>.

و يمكن للمخالف أن يجيب بأن هذه المفاسد منشؤها ليس من التصرف في الجنين وإنما من الانحراف في ممارسته، والمخرج يكون في الاحتياط والمراقبة<sup>(٢٢٣)</sup>.

#### **النازلة العادية عشرة: حكم إجهاض الجنين قبل نفخ الروح؛ لوجود تشوه فيه.**

ذهب بعض أهل العلم من المعاصرين إلى تحريم إجهاض الجنين قبل نفخ الروح؛ لوجود تشوه فيه.

وبهذا القول صدر القرار من جمعية العلوم الطبية الإسلامية الأردنية. ومن أدلة هذا القول الاستناد إلى قاعدة سدِّ الذرائع ويُنَوِّها وجه الاستشهاد بها بقولهم: إنَّ القول بجواز إسقاط الجنين في هذه الحالة سيفتح الباب للإجهاض عند وجود أي عيب وراثي ينتقل إلى الجنين، ويجرئ القول بالجواز بعض الناس على الإقدام على الإجهاض لمثل هذه العيوب الوراثية، والقول بالتحريم يوجب سدَّ هذه الذريعة<sup>(٢٢٤)</sup>.

ويمكن للقائلين بالجواز أن يناقشوا بناء القول بعدم الجواز على قاعدة سدِّ الذرائع بأنَّ القول بجواز إجهاض الجنين المشوَّه من شروط جوازه أن

يكون التشوه خطيراً لا يمكن علاجه، فإذا تم الإجهاض بهذا الشرط انتفت هذه المفسدة.

**النازلة الثانية عشرة: حكم اختيار جنس الجنين إذا كان لغرض تجنب ولادة طفل مصاب بمرض وراثي.**

يرى بعض أهل العلم حرمة اختيار جنس الجنين.  
وأفتت بهذا القول اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية<sup>(٢٢٥)</sup>.

ومن مستندات الحكم بالتحريم إعمال قاعدة سدّ الذرائع، ووجه ذلك أن طريقة اختيار جنس الجنين قد تكون نريعة لاختلاط الأنساب؛ لأن الحيوانات المنوية والبويضات بعد أخذها من الزوجين يُحتمل اختلاطها بغيرها في المختبر إما على سبيل الخطأ أو العمد، مما يترتب عليه نقل لقيحة أجنبية إلى رحم الزوجة، والقول بالتحريم يكون سداً لهذه المفسدة<sup>(٢٢٦)</sup>.

ويناقش هذا الدليل بأنّ القائلين بالجواز اشترطوا شروطاً دقيقة ينتفي بتطبيقها احتمالية اختلاط النطف.

**النازلة الثالثة عشرة: حكم عملية رتق غشاء البكارة.**

عملية رتق غشاء البكارة هي عملية جراحية يقوم الطبيب فيها بإصلاح تمزقات الغشاء أو وضع غشاء جديد إذا كان الإصلاح غير ممكن.  
ويرى بعض العلماء المعاصرين حرمة عملية رتق غشاء البكارة مطلقاً.

وممن ذهب إلى هذا القول الدكتور محمد الشنقيطي و محمد خالد منصور والشيخ عز الدين الخطيب<sup>(٢٢٧)</sup>.

ومن أدلتهم على ما ذهبوا أن عملية رتق غشاء البكارة تعد ذريعة تؤدي إلى مفساد عظيمة، والشرعية جاءت بسد الذرائع المؤدية إلى المفساد؛ لأن الوسيلة تأخذ حكم ما أفضت إليه، ومن أهم مفساد رتق غشاء البكارة :

أولاً: أن عملية الرتق قد تؤدي إلى مفسدة اختلاط الأنساب وذلك في حالة كون الفتاة حاملاً، ولم تبد حملها، فإذا تزوجت بعد عملية رتق الغشاء فإن ما في بطنها يلحق بالزوج، وهو في الواقع ليس أباً له، ولا يخفى ما في ذلك من التعدي على الحرمات.

ثانياً: يؤدي القول بجواز هذه العملية إلى مفسدة القيام بالإجهاض بحجة الستر ونحوه.

ثالثاً: يؤدي القول بالجواز إلى تجرئة الفتيات على فعل الرذيلة؛ لعلمهن بأن إجراء هذه العملية يخفي معالم الخطيئة.

رابعاً: يفضي القول بالجواز إلى إخفاء المرأة وأهلها السبب الحقيقي لزوال البكارة، والكذب ممنوع ومحرم شرعاً.

خامساً: يترتب على القول بجواز رتق البكارة الإطلاع على المنكر والمعاونة على إخفائه.

#### **النازلة الرابعة عشرة: حكم إنشاء بنوك الحليب.**

ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى عدم جواز إنشاء بنوك الحليب.

وبهذا القول صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي.

ومن مستندات هذا القول أنه لو لم يوجد في منع هذه البنوك إلا سد

(٢٢٨)

الذريعة وسد الوقوع في فتنة التحريم لكان يكفي .

## المبحث السادس: أثر الاستصحاب في تفريع الأحكام الشرعية للنوازل الطيبة

### المطلب الأول: تعريف الاستصحاب في اللغة والاصطلاح

أولاً: تعريف الاستصحاب في اللغة.

للاستصحاب في اللغة معنيان هما: طلب الصحبة، والملازمة وعدم المفارقة، يقال: استصحبه إذا دعاه إلى الصحبة ولازمه<sup>(٢٢٩)</sup>.

وزاد الفيومي معنى ثالثاً وهو التمسك بما كان ثابتاً<sup>(٢٣٠)</sup>.

### ثانياً: تعريف الاستصحاب في الاصطلاح.

الاستصحاب في اصطلاح الأصوليين: استدالة إثبات ما كان ثابتاً، أو نفي ما كان منقياً، في الزمن الحاضر والمستقبل، ما لم يطرأ ما<sup>(٢٣١)</sup> يغيرهما.

ويتبين من التعريف أن الاستصحاب يشمل استدالة إثبات الشيء أو نفيه.

### المطلب الثاني: أنواع الاستصحاب

للاستصحاب في كتب أصول الفقه أنواع، أهمها أربعة هي:

النوع الأول: استصحاب البراءة الأصلية، ويُعبّر عنها باستصحاب حكم العدم الأصلي، أو استصحاب دليل العقل.

والمراد به نفي ما يمكن أن يكون العقل نافياً له من الأحكام الشرعية، التي لم يثبتها الشارع الحكيم، مثل نفي وجوب صلاة سادسة<sup>(٢٣٢)</sup>.

ويرى بعض أهل العلم أن هذا النوع صحيح لا يختلف أهل العلم فيه<sup>(٢٣٣)</sup>.

النوع الثاني: استصحاب ما دلَّ الشرع أو العقل على ثبوته ودوامه؛ لوجود سببه حتى يثبت خلافه، وذلك كاستمرار الملك بعد ثبوته بسبب حصول سببه وهو البيع، ويستمر الملك حتى يثبت الناقل والمزيل لهذا الدوام مثل البيع أو الهبة أو التنازل.

وكبقاء الحل في المرأة المنكوحة بسبب النكاح حتى يوجد ما يزيله من نحو موت أو طلاق بائن.

وهذا النوع نصَّ بعض أهل العلم على أنه لا خلاف في وجوب العمل به إلى أن يثبت دليل معارض له <sup>(٢٣٤)</sup>.

النوع الثالث: استصحاب العموم إلى أن يرد دليل يدل على تخصيصه، واستصحاب النص إلى أن يرد دليل يدل على نسخه.

وهذا النوع أدخله جمهور الأصوليين في أنواع الاستصحاب <sup>(٢٣٥)</sup>، ومنع بعض المحققين ذكره في عداد الاستصحاب ومن هؤلاء إمام الحرمين <sup>(٢٣٦)</sup>.

النوع الرابع: استصحاب الحكم الثابت بالإجماع في موضع النزاع.

وصورته إذا أجمع العلماء على حكم في حالة، ثم تغيرت صفة تلك الحالة المجمع عليها، فهل يستمر استصحاب الإجماع السابق فيها أو لا ؟

ومن أمثلة هذا النوع: أجمع العلماء على أنه يجوز لفاقد الماء أن يتيمم، وإذا أتم المتيمم صلاته قبل رؤية الماء صحت صلاته إجماعاً، أما إذا رأى الماء في أثناء الصلاة ففي صحة صلاته خلاف بين العلماء، فيقال في هذه المسألة حكمنا بصحة صلاته في ابتدائها إجماعاً، فهل نستصحب هذا الإجماع في الصورة المتنازع عليها وهي حالة رؤية المتيمم للماء في أثناء صلاته.

وأكثر العلماء على أنَّ هذا النوع ليس بحجة؛ لأنه يؤدي إلى تكافؤ الأدلة؛ لأنه ما من أحد يستصحب حالة الإجماع في موضع الخلاف، إلا ولمخالفه أن يستصحب حالة الإجماع في مقابله<sup>(٢٣٧)</sup>.

### المطلب الثالث: الخلاف في الاحتجاج بالاستصحاب.

اختلف العلماء في الاحتجاج بالاستصحاب على أقوال، أشهرها ثلاثة :

الأول: صحة الاحتجاج بالاستصحاب في الشرعيات مطلقاً في الدفع والإثبات، وهو مذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة.

الثاني: صحة الاحتجاج به في الدفع لا الإثبات، وهو مذهب جمهور الحنفية من المتأخرين.

الثالث: أنَّ الاستصحاب ليس بحجة أصلاً، وقال به كثير من المتكلمين.

والصحيح هو رجحان القول الأول؛ لأنَّ (القول باستصحاب الحال أمر لا بد منه في الدين والشرع والعرف)<sup>(٢٣٨)</sup>، إلا أنَّ المجتهد لا يلجأ إلى الاستصحاب إلا بعد الجزم بانتقاء جميع الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وبقية الأدلة التي يصح الاستدلال بها؛ لأنَّ (الاستصحاب في كثير من المواضع من أضعف الأدلة)<sup>(٢٣٩)</sup>.

### المطلب الرابع: تطبيقات لآثار الاستصحاب في تغريع الأحكام الشرعية للنوازل الطبية

#### النازلة الأولى: الحكم الشرعي في نهاية الحياة الإنسانية.

يرى بعض أهل العلم من المعاصرين أنَّ موت الدماغ أو جذعه لا يكفي للحكم على الحياة الإنسانية بالموت والنهاية، بل لا بد من أمارات الموت التي بها يحصل اليقين.



وممن قال بهذا القول الشيخ بكر أبو زيد<sup>(٢٤٠)</sup> والشيخ محمد المختار السلامي<sup>(٢٤١)</sup> والدكتور محمد سعيد البوطي<sup>(٢٤٢)</sup> والدكتور محمد الشنقيطي<sup>(٢٤٣)</sup>.

ومن الأدلة التي استند عليها أرباب هذا القول دليل الاستصحاب، وبيان تخريج هذه النازلة على الاستصحاب هو أن الكل متفق على اعتبار المريض حيًا قبل موت دماغه، لذا فالأصل والثابت بقاء حياته، وإذا مات دماغ المريض فليس ثم دليل قاطع على نهاية حياته؛ لأنَّ الجسد حي يقبل الطعام ويبول، ولم يتغير لونه، فيُحكم بأنه حيٌ بالاستصحاب.

أو يُقال إنَّ الأصل هو الحياة، فتبقى على ما هي عليه، فيُحكم بحياته؛ لأنَّه لم يأت ما يغيّر هذا الأصل ويكون معتبراً<sup>(٢٤٤)</sup>.

#### النازلة الثانية: حكم إجراء الدراسات على الغلايا الجذعية.

يجوز إجراء الدراسات على الخلايا الجذعية إذا كان طريق الحصول عليها مباحًا.

ومستند الجواز في هذه الحالة ( أنَّ الأصل في الأفعال الإنسانية الحل والجواز أخذًا من استصحاب الإباحة الأصلية )<sup>(٢٤٥)</sup>

#### • الخاتمة

ألخص في خاتمة البحث أهم نقاطه في الآتي:

أولاً: تنقسم الأدلة الشرعية إلى أدلة عقلية راجعة إلى النقل الصرف، وإلى أدلة عقلية مردّها إلى النظر والرأي، وكلّ منهما مفتقرٌ إلى الآخر.  
والأدلة النقلية هي الكتاب، والسنة، والإجماع، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا.

والعقلية هي القياس، والاستحسان، والمصلحة المرسله، وسدُّ الذرائع، والاستصحاب.

ثانيًا: يُعتبر القياس من أهمِّ وأغزر الأدلة العقلية التي يعتمد عليها العلماء في تخريج أحكام النوازل، والأقيسة منها الصحيح الذي استُكملت أركانه وشروطه، ومنها الفاسد الذي اختلَّ منه شيءٌ من ذلك، ومن النوازل الطبية المُخرَج حكمها على القياس :

- ١- حكم نقل جزء من أجزاء الإنسان إلى جزء آخر في جسده.
- ٢- حكم نقل العضو من الحي أو الميت إلى الحي إذا أذن الميت بذلك أو اتفق ورثته على الإذن.
- ٣- حكم نقل العضو من الميت الذي لم يأذن هو أو ورثته بذلك.
- ٤- حكم نقل الأعضاء التناسلية ( الخصية والمبيض ).
- ٥- حكم بيع الأعضاء الآدمية.
- ٦- حكم نقل الدم من السليم إلى المريض.
- ٧- حكم نقل الدم من الكافر إلى المسلم والعكس.
- ٨- حكم بيع الدم الآدمي.
- ٩- نقل الدم لا ينشر الحرمة.
- ١٠- حكم رتق غشاء البكارة.
- ١١- حكم إنشاء بنوك الحليب.

ثالثًا: يُعدُّ الاستحسان من الأدلة العقلية المهمة في تخريج أحكام النوازل، وأكثر أنواع الاستحسان إعمالاً الاستحسان بالضرورة، ومن النوازل الطبية المُخرَج حكمها على الاستحسان :

- ١- حكم نظر الطبيب إلى المرأة المريضة بقصد التداوي.
  - ٢- حكم نقل الأعضاء من شخص لآخر.
  - ٣- حكم نقل الدم من شخص سليم إلى آخر مريض.
- رابعاً: للمصلحة المرسلة مكانتها العقلية في تخريج أحكام النوازل، ويلجأ إليها المجتهد إذا توافرت ضوابطها عند انعدام الدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس، ومن النوازل الطبية المُخرَّج حكمها على المصلحة المرسلة :

- ١- حكم نقل عضو استوصل من جسم مريض لعله مرضية إلى مريض آخر.
- ٢- حكم المسح الوراثي.
- ٣- حكم الفحص الوراثي قبل الزواج.
- ٤- حكم العلاج الوراثي في الخلايا الجسدية.
- ٥- حكم إنشاء بنوك الدم.

خامساً: تبوأ قاعدة سدّ الذرائع مكانة عظيمة في الشريعة الإسلامية، وهي مبنية على النظر في مآلات الأفعال، واعتمد العلماء المعاصرون على هذه القاعدة اعتماداً كبيراً في تخريج أحكام النوازل، ومن النوازل الطبية المُخرَّج حكمها على قاعدة سدّ الذرائع :

- ١- حكم نقل الأعضاء من الميت إلى الحي.
- ٢- اشتراط إذن الميت أو اتفاق ورثته على نقل أعضائه.
- ٣- حكم نقل الأعضاء التناسلية غير الناقلة للصفات الوراثية.

- ٤- حكم بيع الأعضاء الآدمية.
- ٥- الحكم الشرعي في نهاية الحياة الإنسانية.
- ٦- حكم التلقيح بين الزوجين أثناء عقد الزوجية.
- ٧- حكم إنشاء بنوك البييضات الملقحة.
- ٨- حكم الاستفادة من البييضات الملقحة الفائضة.
- ٩- حكم العلاج الجيني في الخلايا الجنسية.
- ١٠- حكم إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه من أجل الاستفادة منه في الأبحاث.
- ١١- حكم إجهاض الجنين قبل نفخ الروح؛ لوجود تشوه فيه.
- ١٢- حكم اختيار جنس الجنين إذا كان لغرض تجنب ولادة طفل مصاب بمرض وراثي.
- ١٣- حكم عملية رتق غشاء البكارة.
- ١٤- حكم إنشاء بنوك الحليب.
- سادساً: للاستصحاب مكانته في عملية الاجتهاد، إلا أنه آخر مدار الفتوى، ولا يلجأ إليه المجتهد إلا بعد الجزم بانتفاء جميع الأدلة التي يصح الاستدلال بها، ومن النوازل الطبية المخرّج حكمها على الاستصحاب :
- ١- الحكم الشرعي في نهاية الحياة الإنسانية.
- ٢- حكم إجراء الدراسات على الخلايا الجذعية.
- و الحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً و باطناً، و صلى الله و سلم على نبينا محمدٍ و على آله و صحبه أجمعين.

• حوشي البحث:

- (١) سورة آل عمران الآية : ١٠٢ .
- (٢) سورة النساء الآية : ١ .
- (٣) سورة الأحزاب الآيتان : ٧٠ - ٧١ .
- (٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٤/١ .
- (٥) مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الحادي عشر ٣/٣٦٧ .
- (٦) انظر لسان العرب لابن منظور ١١/٢٤٨، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢/٢٦٠،  
الصحاح للجوهري ٢/١٨٥ .
- (٧) انظر شرح مختصر ابن الحاجب للعضد ١/٣٩، البحر المحيط للزركشي ١/٣٤،  
تيسير التحرير لأمر بادشاه ١/٣٣، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١/٥١ .
- (٨) ميزان الأصول في نتائج العقول ص ٧٠ .
- (٩) انظر المحصول للرازي ١/٨٨، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/٨، منتهى  
الوصول والأمل لابن الحاجب ص ٣، تيسير التحرير ١/٣٣ .
- (١٠) التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوثاني ١/٦١ .
- (١١) انظر أصول الفقه لوحة الزحيلي ١/٤١٨، والوجيز في أصول الفقه لعبدالكريم  
زيدان ص ١٤٩ .
- (١٢) الموافقات ٣/٤١ .
- (١٣) الإحكام ١/١٤٦ .
- (١٤) سورة النساء الآية ١٠٤ .
- (١٥) سورة الحشر الآية ٧ .
- (١٦) سورة النساء الآية ١١٤ .
- (١٧) انظر البحر المحيط ١/٣٦ .
- (١٨) انظر الصحاح ٣/٩٦٧، لسان العرب ٦/١٨٧، القاموس المحيط ٤/٣٥٦ .
- (١٩) انظر التلخيص في أصول الفقه للجويني ٣/١٤٤ .
- (٢٠) انظر شرح اللمع ٢/٧٥٥ .

- (٢١) انظر البرهان ٤٨٧/٢.
- (٢٢) انظر المستصفى ٤٨١/٣.
- (٢٣) المحصول ٥/٥.
- (٢٤) انظر شرح التعريف والاعتراضات عليه في الأحكام للأمدي ١٨٦/٣، التحبير للمرداوي ٣١٢٠/٣.
- (٢٥) انظر الأحكام ١٩٠/٣.
- (٢٦) انظر منتهى السؤل والأمل ص ١٦٦.
- (٢٧) الأحكام ١٩٠/٣.
- (٢٨) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٠٨/٢.
- (٢٩) انظر الأقوال في كشف الأسرار للبخاري ٣٠١/٣، المعتمد ٧٠٠/٢، الوصول لابن برهان ٢٢٦/٢، شرح الكوكب المنير ١٤/٤.
- (٣٠) انظر المحصول ١٧/٥.
- (٣١) الأحكام للأمدي ١٧٢/٣.
- (٣٢) المحصول ١٩/٥.
- (٣٣) انظر كشف الأسرار ٣٠١/٣، المعتمد ٧٠٣/٢، البحر المحيط ٣٧/٥، شرح الكوكب المنير ١٥/٤.
- (٣٤) انظر المحصول ١٩/٥.
- (٣٥) انظر الأحكام ١٧٢/٣.
- (٣٦) انظر الأحكام ١٧٣/٣، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٠٨/٢.
- (٣٧) انظر الوصول إلى الأصول لابن برهان ٢٢٨/٢.
- (٣٨) انظر تيسير التحرير ٣٠٢/٣، الأحكام ١٨٠/٣، مختصر ابن الحاجب ٢٥/٣ مع بيان المختصر.
- (٣٩) انظر المحصول ١٣٥/٥.
- (٤٠) انظر البحر المحيط ١١٢/٥.
- (٤١) انظر المستصفى ٢٨٠/٢، شفاء الغليل ص ٢٠.

- (٤٢) إعلام الموقعين ٣٣٣/٢ .
- (٤٣) تقريب الوصول لابن جزئ ص ٣٤٣ .
- (٤٤) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي ص ٩٠ .
- (٤٥) إعلام الموقعين ١٥٥/١ .
- (٤٦) المدخل الفقهي العام ٦٨/١ ، ٧٤ .
- (٤٧) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الرابع ١٩٨٨/١ ص ٥٠٩ .
- (٤٨) انظر قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي ص ١٤٧ .
- (٤٩) أحكام الجراحة الطبية ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .
- (٥٠) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الرابع ٥١٠/١ ، قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي ص ١٤٧ ، قال بالجواز المالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة .
- (٥١) انظر التاج والإكليل للعبدري ٢٥٤/٢ ، روضة الطالبين للنووي ١٤١/٢ ، المغني لابن قدامة ٤٩٩/٣ .
- (٥٢) انظر أحكام الجراحة الطبية ص ٣٥١ ، انتفاع الإنسان بأجزاء إنسان آخر لعبد السلام العبادي ص ٤١١ ، المسائل الطبية المستجدة ١٢٣/٢ . قال بعدم جواز شق البطن في هذه الحالة الحنفية والحنابلة .
- (٥٣) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ١٤٢/٢ ، الإنصاف للمرداوي ٥٥٤/٢ .
- (٥٤) انظر أحكام الأدوية ص ٣٧١ .
- (٥٥) انظر قضايا فقهية معاصرة لمحمد السنبهلي ص ٦٥ . ٥٥ .
- انظر نقل الأعضاء بين الطب والدين للذهبي ص ٨٦ . ٥٦ .
- (٥٧) انظر نقل الأعضاء بين الطب والدين ص ٨٦ .
- (٥٨) انظر حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي للدكتور عقيل العقيلي ص ٧٥ ، أحكام الجراحة الطبية ص ٣٥٠ ، المسائل الطبية المستجدة ١٢٢/٢ .
- (٥٩) انظر أحكام الأدوية ص ٣٧١ .
- (٦٠) قال بجواز أكل لحم الآدمي الميت المعصوم عند الضرورة الشافعية والحنابلة .
- انظر المذهب للشيرازي ٢٥١/١ ، والمبدع لابن مفلح ٢٠٨/٩ .

- (٦١) انظر الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي ص ٩٥، قضايا فقهية معاصرة لمحمد السنبهلي ص ٦٥، المسائل الطبية المستجدة ٩٩/٢ .
- (٦٢) انظر أحكام الأدوية ص ٣٧٤، قضايا فقهية معاصرة للسنبهلي ص ٦٥ .
- (٦٣) قال بعدم جواز أكل لحم الأدمي الميت المعصوم الحنفية والمالكية، وهو وجه عند الشافعية والحنابلة .
- انظر حاشية ابن عابدين ٣٣٨/٦، حاشية للسوقي ١١٦/٢، المجموع للنووي ٤٤/٩، الإنصاف للمرداوي ٣٧٦/١٠ .
- (٦٤) انظر الانتفاع بأجزاء الأدمي ص ٩٥، المسائل الطبية المستجدة ٩٩/٢
- (٦٥) انظر أحكام الأدوية ص ٣٧٥ .
- (٦٦) انظر قضايا فقهية معاصرة للسنبهلي ص ٦٤ .
- (٦٧) انظر فتاوى معاصرة للدكتور يوسف القرضاوي ٥٨٥/٢، نقل الأعضاء بين الطب والدين ص ٨٨ .
- (٦٨) انظر المصدرين السابقين .
- (٦٩) انظر فتاوى معاصرة للقرضاوي ٥٨٥/٢-٥٨٦ .
- (٧٠) انظر نقل الأعضاء الأدمية في ضوء الشريعة والطب والواقع للدكتور أبو الوفا عبد الآخر ص ٦٦، قضايا فقهية معاصرة للسنبهلي ص ٦٤ .
- (٧١) انظر فتاوى معاصرة للقرضاوي ٥٨٧/٢ .
- (٧٢) انظر نقل الأعضاء بين الطب والدين للذهبي ص ٩٢ .
- (٧٣) انظر التشريح الجثامي والنقل والتعويض الإنساني للشيخ بكر أبو زيد ص ١٨٣، فتاوى مصطفى الزرقا ص ٢٣١، المسائل الطبية المستجدة ١٢٠/٢ .
- (٧٤) سورة الإسراء الآية ٣٣ .
- (٧٥) سورة البقرة الآية ١٧٨ .
- (٧٦) انظر فتاوى معاصرة للدكتور يوسف القرضاوي ٥٩٠/٢ .
- (٧٧) الفتوى رقم ٧٩/٩٣/٧ من الفتاوى الصادرة عن إدارة الإفتاء في الوزارة .
- (٧٨) انظر بحثه " زرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية " ص ١٤٠ .



- (٧٩) انظر زراعة الأعضاء والتداوي بالمحرمات للدكتور هاشم جميل ص ٨٥ .
- (٨٠) انظر بحث " زراعة الغدد التناسلية " للدكتور حمداتي ماء العينين من البحوث المقدمة للندوة الفقهية الطبية السادسة ص ٥٨٣ .
- (٨١) انظر أحكام الجراحة الطبية ص ٣٣٨ .
- (٨٢) زراعة الغدد التناسلية ص ٥٨٥ .
- (٨٣) أخرجه البخاري في جامعه الصحيح ص ٧٦٦ في كتاب التفسير، باب ( وما آتاكم الرسول فخذوه )، حديث رقم ( ٤٨٨٦ )، وأخرجه مسلم في جامعه الصحيح ص ٩٤٩، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة والمنتصصة والمتفلجات والمغيرات خلق الله، حديث رقم (٢١٢٥) .
- والفالج هو انفراج ما بين الأسنان، تفعله المرأة الكبيرة لتوهم أنها صغيرة، والمتفلجات هن النساء اللاتي يفعلن ذلك .
- انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٦/١٤ .
- (٨٤) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٧/١٤ .
- (٨٥) انظر حاشية ابن عابدين ٣٧٣/٦، المجموع للنووي ١٤٥/٣، المغني لابن قدامة ١٣١/١، اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٢٨٧/١ .
- (٨٦) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ٢١٣٦/٣ .
- (٨٧) نقله الدكتور محمد الشنقيطي عن جريدة المسلمون العدد رقم (٢٠٥)، انظر أحكام الجراحة الطبية ص ٣٦٨ .
- (٨٨) انظر البحر المحيط للزركشي ٨١/٥، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٠/٤ .
- (٨٩) انظر أحكام الجراحة الطبية ص ٣٩٣ .
- (٩٠) انظر أحكام الجراحة الطبية ص ٣٩٥ - ٣٩٧ .
- (٩١) نقله عنه عصمت الله في الانتفاع بأجزاء آدمي ص ٢٢٠ .
- (٩٢) انظر بيع الأعضاء الآدمية ص ٣٥٢ .

- (٩٣) انظر حكم نقل الأعضاء للعقلي ص ٣٩، أحكام الجراحة الطبية ص ٥٥٠، حكم الانتفاع بأجزاء الأنمي في الفقه الإسلامي ص ١٨٥ .
- (٩٤) أخرجه البخاري في جامعه ٤٠٩/١، كتاب الحيض، باب الاستحاضة، حديث رقم (٣٠٦)، ومسلم في جامعه ٦٢/١، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، حديث رقم (٣٣٣) .
- (٩٥) أخرجه البخاري في جامعه ٦٣/١، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، حديث رقم (٢٢٥)، ومسلم في جامعه ٢٤٠/١، كتاب الطهارة، باب نجاسة الدم وكيفية غسله، حديث رقم (٢٩١) .
- (٩٦) المجموع شرح المذهب ٥٥٧/٢ .
- (٩٧) انظر الانتفاع بأجزاء الأنمي في الفقه الإسلامي ص ١٨٨ .
- (٩٨) انظر نقل الدم وأحكامه الشرعية ص ٥٤ .
- (٩٩) انظر نقل الدم وزرع الأعضاء ٤٦٩/١ .
- (١٠٠) انظر نقل الدم وزرع الأعضاء ٤٦٥/١ .
- (١٠١) أخرجه البخاري في جامعه ٤٩٧/٤ في كتاب البيوع، باب ثمن الكلب، حديث رقم (٢٢٣٨) .
- (١٠٢) حكى الإجماع ابن عبد البر في التمهيد ١٤٤/٤، وابن حجر في فتح الباري ٤٩٩/٤ .
- (١٠٣) قال بجواز بيع لبن الأمميات المالكية والشافعية والحنابلة، وذهب الحنفية إلى عدم جواز بيعه .
- انظر بدائع الصنائع للكاساني ١٤٥/٥، مواهب الجليل للخطاب ٢٦٥/٤، روضة الطالبين للنووي ٣٥٣/٣، المغني لابن قدامة ٣٦٣/٦ .
- (١٠٤) انظر نقل الدم وأحكامه الشرعية ص ٥٠، المسائل الطبية المستجدة ٣٨٣/٢، نقل وزراعة الأعضاء للسكري ص ١٩٢ .
- (١٠٥) انظر بحث " الاجتهاد الفقهي للتبرع بالدم ونقله " لمناع القطان في مجلة المجمع الفقهي ٤٩/٣، الأحكام المفيدة للمسائل الجديدة لمحمد الحامد ص ٢٦ .

- (١٠٦) الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى ص ٣٥٥ .
- (١٠٧) انظر بحث " رتق غشاء البكارة " للدكتور محمد نعيم ياسين ص ٦٠٦ من بحوث "ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية "
- (١٠٨) انظر الأحكام الطبية لمحمد منصور ص ٢٢٥ .
- (١٠٩) انظر بحثه " بنوك الحليب " في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثاني ٣٩٠/١ ، وفتاوى معاصرة له ٦١١/٢ .
- (١١٠) انظر بنوك الحليب دراسة طبية فقهية ص ٨٣ .
- (١١١) انظر البنوك الطبية البشرية وأحكامها الفقهية ص ٣٣٤-٣٣٥ .
- (١١٢) انظر لسان العرب لابن منظور ١١٧/١٣ ، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥٧/٢ ، التعريفات للجرجاني ص ٣٢ .
- (١١٣) نقله عنه السرخسي في أصوله ٢٠٠/٢ ، والبخاري في كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٧/٤ .
- (١١٤) الموافقات ٢٠٦/٤ .
- (١١٥) شرح اللمع ٩٦٩/٢ ، التبصرة في أصول الفقه ص ٢٩٤ .
- (١١٦) شرح مختصر الروضة ١٩٠/٣ .
- (١١٧) أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه لأبو زهرة ص ٣٠٢ .
- (١١٨) يطلق القياس في مباحث الاستحسان على القياس الأصولي وعلى القواعد العامة المأخوذة من مجموع الأدلة الواردة في نوع واحد، أو ما يقتضيه الدليل العام .
- انظر الاستحسان حقيقته أنواعه حججه تطبيقاته المعاصرة للدكتور يعقوب الباحسين ص ٦٠ .
- (١١٩) سورة المائدة الآية ٣ .
- (١٢٠) سورة البقرة الآية ١٧٣ .
- (١٢١) الجامع الصحيح ٧٨١/٢ ، في كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، حديث رقم (٢٢٤٠) .
- (١٢٢) أصول السرخسي ٢٠٣/٢ .

- (١٢٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ١١/٤ .
- (١٢٤) انظر الاعتصام للشاطبي ٦٤١/٢ .
- (١٢٥) الاعتصام ٦٤١/٢ .
- (١٢٦) الاعتصام ٦٤٢/٢ .
- (١٢٧) سورة محمد الآية ٣٣ .
- (١٢٨) انظر الاعتصام ٦٤٧/٢ .
- (١٢٩) شرح اللمع ٩٧٠/٢ .
- (١٣٠) المستصفى ٢٨٣/١ .
- (١٣١) الأحكام في أصول الأحكام ١٥٩-١٥٨/٤ .
- (١٣٢) شرح التلويح على التوضيح ١٧٢/٢ .
- (١٣٣) الموافقات ٢٠٩/٤ .
- (١٣٤) أصول الفقه ص ٢٦٥ .
- (١٣٥) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثامنة، قرار ٨١، ص ١٨٣ .
- (١٣٦) سورة الإسراء الآية ٧٠ .
- (١٣٧) انظر حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي لعقيل العقيلي ص ٦٤ .
- (١٣٨) انظر الانتفاع بأجزاء الأممي في الفقه الإسلامي ص ١٨٢، نقل الدم وأحكامه الشرعية لمحمد الصافي ص ٧٠، أحكام الجراحة الطبية للشنقيطي ص ٥٤٨ .
- (١٣٩) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ١٩٤/١، أحكام القرآن لابن العربي ٥٣/١، المجموع شرح المذهب للنووي ٥٥٦/٢، الإنصاف للمرداوي ٣٢٥/١، المحلى لابن حزم ١١٥/١، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢٢/٢١، ٥٩٨ .
- (١٤٠) انظر الصحاح للجوهري ١٨٤/١، المصباح المنير للفيومي ٢٣١/١ .
- (١٤١) معجم مقاييس اللغة ٣٠٣/٣ .
- (١٤٢) انظر لسان العرب ٢٨٥/١١، المعجم الوسيط ٣٤٤/١ .
- (١٤٣) انظر أصول الفقه لوهبة الزحيلي ٧٥٤/٢ .

- (١٤٤) انظر المستصفى للغزالي ٢٤٨/١ .
- (١٤٥) انظر البرهان لإمام الحرمين ١١١٣/٢ .
- (١٤٦) انظر البحر المحيط للزركشي ٧٦/٦ .
- (١٤٧) انظر الإحكام للآمدي ٨٠/٣، البحر المحيط للزركشي ٧٦/٦، التوضيح لصدر الشريعة ١٤١/٢ .
- (١٤٨) انظر المستصفى ٢٨٦/١، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٤٦، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٨٤ .
- (١٤٩) شرح تنقيح الفصول ص ٣٥١ .
- (١٥٠) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط ٧٧/٦ .
- (١٥١) المصالح المرسلة للشنقيطي ص ٢١، وانظر مذكرة أصول الفقه له ص ١٦٩ .
- (١٥٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١١ / ٣٤٣، الاعتصام ٦٢٧/٢ المصالح المرسلة للشنقيطي ص ٢١، ضوابط المصلحة للبوطي ص ١١٠ .
- (١٥٣) مفتاح دار السعادة ١٤/٢ .
- (١٥٤) لم أقف على قول مخالف في هذه المسألة، و توقف فيها سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله .
- انظر مجلة المجمع الفقهي العدد الأول ص ٣٦ .
- (١٥٥) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الرابع ٥٠٩/١ .
- (١٥٦) القرار رقم ٦٢ في ١٠/٢٥ / ١٣٩٨ هـ .
- (١٥٧) انظر مجلة المجمع الفقهي العدد الأول ص ٣٥، مجلة البحوث الإسلامية ٦٧/ ١٤ .
- (١٥٨) أخلاقيات الاسترشاد الوراثي في المجتمعات الإسلامية للدكتور محسن الحازمي ص ٤٧ .
- (١٥٩) انظر قضايا فقهية في الجينات البشرية للدكتور عارف علي عارف ص ٧٩٥ .
- (١٦٠) انظر الإرشاد الجيني ص ٧٨١ .

- (١٦١) انظر الأمراض التي يكون يجب أن يكون الاختبار الوراثي فيها إجبارياً ص ٩٤٥ .
- (١٦٢) انظر المصدرين السابقين .
- (١٦٣) مجلة الرابطة ٤٦٢ ص ٣١ .
- (١٦٤) انظر الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع للدكتور إياد أحمد ص ٩١
- (١٦٥) انظر قضايا طبية معاصرة ١٨٨/٢، ١٩٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠، الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع ص ٨٨-٩٤ .
- (١٦٦) قرارات مجلس المجمع الفقهي ص ٣١٢ .
- (١٦٧) انظر المواكبة الشرعية لمعطيات الهندسة الوراثية للدكتور عبدالستار أبو غدة ص ٥٧٧ .
- (١٦٨) انظر فقه النوازل لبكر أبو زيد ٥٣/٢، نقل الدم وأحكامه الشرعية لمحمد صافي ص ٢٤-٢٧، البنوك الطبية البشرية وأحكامها الفقهية للدكتور إسماعيل مرحبا ص ٢٤٠ .
- (١٦٩) الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى ص ٣٦٢ .
- (١٧٠) انظر لسان العرب ٢٠٧/٣، معجم مقاييس اللغة ٦٦/٣ .
- (١٧١) انظر الصحاح للجوهري ٣ / ١٢١١، القاموس المحيط ٣٤/٣ .
- (١٧٢) معجم مقاييس اللغة ٣٥٠/٢ .
- (١٧٣) إحكام الفصول ص ٥٦٧، والإشارة ص ٢٧ .
- (١٧٤) الحدود ص ٦٨ .
- (١٧٥) انظر المقدمات الممهدة ٣٩/٢ .
- (١٧٦) انظر الإشراف على مسائل الخلاف ١ / ١٧٥ .
- (١٧٧) الجامع لأحكام القرآن ٥٧/٢-٥٨ .
- (١٧٨) أحكام القرآن ٧٩٨/٢ .
- (١٧٩) الموافقات ١٤٤/٤ .

- (١٨٠) التحبير ٣٨٣١/٨ .
- (١٨١) انظر شرح الكوكب المنير ٤٣٤/٤ .
- (١٨٢) انظر الفروق ٢/ ٥٩-٦٠ .
- (١٨٣) إعلام الموقعين ٤٥٥/٤ .
- وقد اعترض أبو زهرة وتبعه فتحي الدريني على ابن القيم في جعله القسم الأول من الذرائع، لأنه في الواقع من باب المقاصد لا من باب الوسائل ؛ ووجه ذلك أن ما ذكره ابن القيم في هذا القسم من الأفعال أو الأقوال متضمنة للمفاسد في ذاتها، و ليست وسيلة إلى مفسدة أكبر منها .
- انظر ابن حنبل، لأبي زهرة ص ٣٧٠، نظرية التعسف في استعمال الحق ص ١٨٤ وانظر الجواب عن هذا الاعتراض في سد الذرائع للبرهاني ص ٧٢ .
- (١٨٤) انظر الموافقات ٦٣٩/٢ .
- (١٨٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين ١٧١/٣ .
- (١٨٦) الفروق ٣٣/١ .
- (١٨٧) الموافقات ٢٠٠-٢٠١/٤ .
- (١٨٨) أصول الفقه ص ٢٩٤ .
- (١٨٩) انظر نقل وزراعة الأعضاء من منظور إسلامي ص ١٣٤ .
- (١٩٠) انظر بحثه " انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً أو ميتاً " في مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الرابع ٤٥٥/١ .
- (١٩١) انظر قضايا فقهية معاصرة ص ٦٥ .
- (١٩٢) انظر الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي لعصمت الله ص ١٥٣، نقل وزراعة الأعضاء الأدمية للسكري ص ١٤٥، ١٥٦، والمسائل الطبية المستجدة ١٢٦/٢، أحكام الأدوية ص ٤٠٠ .
- (١٩٣) نظر الانتفاع بأجزاء الأدمي ص ٩٢، أحكام الأدوية ص ٤٠٠ .
- (١٩٤) انظر التشريح الجنائي والنقل والتعويض الإنساني للشيخ بكر أبو زيد ص ١٨٣، فتاوى مصطفى الزرقا ص ٢٣١، المسائل الطبية المستجدة ١٢٠/٢ .

(١٩٥) انظر زراعة الأعضاء والتداوي بالمحرمات للدكتور هاشم جميل ص ٨٥ .  
(١٩٦) انظر بحث " زراعة الغدد التناسلية " للدكتور حمداتي ص ٥٨٣ ضمن بحوث " الندوة الفقهية الطبية السادسة " وفي مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ٢٠٣٤/٣ .

(١٩٧) انظر أحكام الجراحة الطبية للدكتور محمد المختار الشنقيطي ص ٣٣٨ .  
(١٩٨) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ٢١٤٢/٣ .  
(١٩٩) انظر فقه النوازل ص ٤٨ .  
(٢٠٠) انظر نقل الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي ص ١٥٩ .  
(٢٠١) انظر الانتفاع بأجزاء الآدمي في الفقه الإسلامي ص ٢٥٤ .  
(٢٠٢) انظر الانتفاع بأجزاء الآدمي في الفقه الإسلامي ص ٢٥١ .  
(٢٠٣) انظر أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية ص ٣٦٥ .  
(٢٠٤) انظر الفتاوى الشرعية في المسائل الطبية ص ٥٦، ٦٩، ٧٠ .  
(٢٠٥) انظر أطفال الأنابيب ص ٣٠٩ .  
(٢٠٦) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثاني ٣٧٦/١ .  
(٢٠٧) انظر أطفال الأنابيب للتميمي ص ٣٠٩، أطفال الأنابيب لزياد سلامة ص ٧٢، فقه النوازل ٢٧٠/١ .

(٢٠٨) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثالث ٤٨٢/١-٤٨٣، أطفال الأنابيب بين العلم والشريعة ص ٧٢ .

(٢٠٩) بنوك البويضات الملقحة هي مراكز متخصصة مهمتها القيام بحفظ البويضات المخصبة إلى حين طلبها إما من أجل إجراء التجارب عليها، أو لعمل إخصاب طبي مساعد .

انظر بنوك النطف والأجنة للدكتور عطا السنباطي ص ٢ .  
(٢١٠) انظر المسائل الطبية المستجدة ٢١٩/١، زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية للدكتور هاشم جميل ٩٢/٤، أخلاقيات التلقيح الاصطناعي للدكتور محمد علي البار ص ١٥٩، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ٢١٥١/٣ .



- (٢١١) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ٢١١٧/٣، أخلاقيات التلقيح الاصطناعي ص ١٥٩، زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية ٩٢/٤ .
- (٢١٢) انظر الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية ص ٦٧٤ .
- (٢١٣) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ٢١٢٣/٣ .
- (٢١٤) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ٢١١٩/٣ .
- (٢١٥) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ٢٠٨٢/٣، ٢١١٩ .
- (٢١٦) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ٢١٣٠/٣ .
- (٢١٧) انظر المواكبة الشرعية لمعطيات الهندسة الوراثية ص ٥٩٠ .
- (٢١٨) انظر الوصف الشرعي للجينوم البشري والعلاج الجيني ص ٥٥٩ .
- (٢١٩) انظر الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع ص ٩٨ .
- (٢٢٠) انظر الوصف الشرعي للجينوم البشري والعلاج الجيني ص ٥٥٩ .
- (٢٢١) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ١٨٢٤/٣ - ١٩٥٥ .
- (٢٢٢) انظر بحث " استخدام الأجنة في البحث والعلاج " لحسان تحتوت في مجلة المجمع ١٨٥٠/٣، وبحث " حكم الاستفادة من الأجنة المجهضة " لعبد السلام العبادي في مجلة المجمع ١٨٢٤/٣ .
- (٢٢٣) انظر أبحاث فقهية في قضايا طبية ص ١١٠ .
- (٢٢٤) انظر أحكام الإجهاض من منظور إسلامي ص ٦١ .
- (٢٢٥) انظر فتوى رقم ( ١٩٤٥٨ ) في ١٨/٢/١٤١٨ هـ، وفتوى رقم ( ٢١٨٢٠ ) في ١/٢٢/١٤٢٢ هـ .
- (٢٢٦) انظر اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية ص ٧١، المسائل الطبية المستجدة ٢٣٢/١ .
- (٢٢٧) انظر القول وأدلتها في أحكام الجراحة الطبية للشنقيطي ص ٤٢٥، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي لمحمد منصور ص ٢٢٨، وبحث " رتق غشاء البكارة من منظور إسلامي " للشيخ عز الدين الخطيب ص ٥٧٣ من البحوث المقدمة إلى "ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية " .

- (٢٢٨) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثاني ٤١٨/١ .
- (٢٢٩) انظر القاموس المحيط ٩٥/١ .
- (٢٣٠) انظر المصباح المنير ٣٣٣/١ .
- (٢٣١) انظر المستصفى ٢٢٣/١، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٧، كشف الأسرار للبخاري ٣٧٧/٣، إعلام الموقعين ٣٣٩/١ .
- (٢٣٢) انظر المستصفى ٢١٨/١، شرح الكوكب المنير ٤٠٤/٤ .
- (٢٣٣) انظر البحر المحيط ٢٠/٦، روضة الناظر لابن قدامة ١٧٦/١ .
- (٢٣٤) انظر روضة الناظر ٣٩٢/١، البحر المحيط ٢٠/٦، إعلام الموقعين ٣٣٩/١-٣٤١، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٣٨ .
- (٢٣٥) انظر المستصفى ٢٢١/١، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوزاني ٢٥١/٤، كشف الأسرار للبخاري ٣٧٧/٣، البحر المحيط ٢١/٦ .
- (٢٣٦) انظر البرهان ١١٣٦/٢ .
- (٢٣٧) انظر التبصرة للشيرازي ص ٥٢٦، الأحكام للأمدى ١٨٧/٣، إعلام الموقعين ٣٤٤-٣٤١/١، البحر المحيط ٢١/٦ .
- (٢٣٨) المحصول ١٢٠/٦ .
- (٢٣٩) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣/ ١١٢ .
- (٢٤٠) انظر فقه النوازل ٢٣١/١ - ٢٣٢ .
- (٢٤١) انظر بحث " متى تنتهي الحياة " في مجلة المجمع الفقهي العدد الثالث ٦٨٦/٢ .
- (٢٤٢) انظر قضايا فقهية معاصرة ص ١٢٧ . 242
- (٢٤٣) انظر أحكام الجراحة الطبية ص ٣٣٠ .
- (٢٤٤) انظر فقه النوازل ٢٣١/١ - ٢٣٢، أحكام الجراحة الطبية ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .
- (٢٤٥) القواعد الفقهية والأصولية ومقاصد الشريعة ذات الصلة ببحوث الخلايا الجذرية للدكتور سعد الشثري ص ٢٥٧ .

• ثبت المصادر والمراجع :

١. القرآن الكريم.
٢. ابن حنبل " حياته وعصره، وآراؤه، وفقهه " لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
٣. أبو حنيفة " حياته وعصره وآراؤه وفقهه"، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩١ م.
٤. الاجتهاد الفقهي بالتبرع بالدم ونقله، لفضيلة الشيخ مناع القطان، ضمن مجلة المجمع الفقهي، السنة الثانية، العدد الثالث.
٥. أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، للدكتور حسن الفكي، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٥هـ.
٦. أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، للدكتور محمد بن محمد المختار الشنقيطي، مكتبة الصحابة، ط٢ - ١٤١٥هـ.
٧. الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، للدكتور محمد خالد منصور، دار النفائس، ط١، ١٤١٩هـ.
٨. الأحكام المفيدة للمسائل الجديدة، لمحمد الحامد، تحقيق ماجد بن محمد بن أبي الليل، مكتبة المصابيح، ط٢، ١٤١٣هـ.
٩. الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأمدي، تعليق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢هـ.
١٠. الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، لشهاب الدين القرافي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤١٦هـ.
١١. أخلاقيات الاسترشاد الوراثي في المجتمعات الإسلامية، للدكتور محسن بن علي الحازمي، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٢. أخلاقيات التلقيح الاصطناعي ( نظرة إلى الجذور )، للدكتور محمد علي البار، الدار السعودية، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
١٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، لمحمد الشوكاني، تحقيق محمد البدري، دار الفكر، ط ١، ١٤١٢ هـ.
١٤. الاستحسان حقيقته، أنواعه، حجيته، تطبيقاته المعاصرة، للدكتور يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٨ هـ.
١٥. الإشارة في معرفة الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق محمد علي فركوس، المكتبة المكية، ط ١.
١٦. الإشراف على مسائل الخلاف، لعبد الوهاب البغدادي، مطبعة الإرادة.
١٧. أصول السرخسي، لأبي بكر السرخسي، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني، دار المعرفة.
١٨. أصول الفقه، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
١٩. أصول الفقه الإسلامي - للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر ط ١، ١٤٠٦ هـ.
٢٠. أطفال الأنابيب، للشيخ رجب التميمي، منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثاني، المجلد الأول.
٢١. أطفال الأنابيب بين العلم و الشريعة، لزياد أحمد سلامة، دار البيقار، الدار العربية للعلوم، ط ١، ١٤١٧ هـ.
٢٢. الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق سليم الهلالي، دار ابن عفان، ط ١ - ١٤١٢ هـ.
٢٣. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

٢٤. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور ناصر العقل، مكتبة الرشد، ط٤، ١٤١٤ هـ.
٢٥. الأمراض التي يجب أن يكون الاختبار الوراثي فيها إجباريًا، للدكتور حمداتي ماء العينين شبيها، ضمن ثبوت أعمال ندوة ( الوراثة و الهندسة الوراثية و الجينوم البشري و العلاج الجيني، رؤية إسلامية ).
٢٦. انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حيًا أو ميتًا، للدكتور عبد السلام العبادي، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الرابع، المجلد الأول.
٢٧. انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حيًا أو ميتًا، للدكتور محمد سعيد البوطي، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الرابع، المجلد الأول.
٢٨. الانتفاع بأعضاء آدمي في الفقه الإسلامي، إعداد عصمت الله عنايت الله محمد، مكتبة جراح إسلام، ط١، ١٤١٤ هـ.
٢٩. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل، لأبي الحسن المرادوي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠٠ هـ.
٣٠. البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، حرره عبدالستار أبو غده، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٤١٣ هـ.
٣١. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر الكاساني، دار الكتب العلمية.
٣٢. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط٣ - ١٤١٢ هـ.
٣٣. بنك للبن الأمهات حلال أم حرام ؟، مقال في جريدة الأهرام، منشور ضمن ثبوت أعمال ندوة ( الإنجاب في ضوء الإسلام )

٣٤. بنوك الحليب دراسة طبية فقهية، للدكتور محمد علي البار، منشور ضمن مجلة الفيصل العدد ١٢٧.
٣٥. بنوك النطف والأجنة، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، للدكتور عطا السنباطي، دار النهضة العربية، ط ١، ١٤٢١هـ.
٣٦. بيع الأعضاء الآدمية، للدكتور محمد نعيم ياسين، منشور ضمن ثبوت أعمال ندوة (الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية).
٣٧. التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبدالله محمد العبدري المشهور بالمواق، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
٣٨. التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر.
٣٩. التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين المرداوي، تحقيق د/عبدالرحمن الجبرين ود/عوض القرني ود/أحمد السراج، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢١هـ.
٤٠. التشريح الجثامي والنقل والتعويض الإنساني، للدكتور بكر أبو زيد، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثاني، المجلد الأول.
٤١. التعريفات، لعلي الجرجاني، ضبطه محمد القاضي، دار الكتاب المصري، ط ١، ١٤١١هـ.
٤٢. تقريب الوصول إلى علم الأصول، لأبي القاسم ابن جزي الغرناطي، تحقيق د/محمد المختار الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤١٤هـ.
٤٣. التلخيص في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق عبدالله النيبالي وشبير العمري، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٧هـ.
٤٤. التلخيص في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق عبدالله النيبالي وشبير العمري، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٧هـ.

٤٥. التمهيد في أصول الفقه، لمحفوظ الكلوزاني، تحقيق د/مفيد أبو عمشة و د/محمد علي إبراهيم، نشر مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٦ هـ.
٤٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر النمري، تحقيق جماعة من علماء المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ١٣٨٧ هـ.
٤٧. تيسير التحرير شرح التحرير، لأمير بادشاه الحنفي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ.
٤٨. ثبت أعمال ندوة ( الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية )، إشراف الدكتور عبدالرحمن العوضي.
٤٩. ثبت أعمال ندوة ( رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية ) المنعقدة في الكويت، إشراف الدكتور عبدالرحمن العوضي، سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية.
٥٠. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لأبي عبد الله البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، ط١، ١٤٠٠ هـ.
٥١. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، دار عالم الكتب، ١٤١٣ هـ.
٥٢. حاشية ابن عابدين ( رد المحتار على الدر المختار )، لابن عابدين الحنفي، مطبعة مصطفى الحلبي، ط٢، ١٣٨٦ هـ.
٥٣. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لشمس الدين الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية.

٥٤. الحدود في الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق الدكتور نزيه حماد، مؤسسة الزعبي، ١٩٧٣م.

٥٥. حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي، للدكتور عقيل العقيلي، مكتبة الصحابة، ١٤١٢هـ.

٥٦. الدورة الثالثة، العدد الثالث، الجزء الأول.

٥٧. الدورة الثانية، العدد الثاني، الجزء الأول.

٥٨. الدورة الرابعة، العدد الرابع، الجزء الأول.

٥٩. الدورة السادسة، العدد السادس، الجزء الثالث.

٦٠. الدورة العاشرة، العدد الثالث، الجزء الثالث.

٦١. روضة الطالبين، لأبي زكريا النووي، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٢هـ.

٦٢. زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية، للدكتور هاشم جميل عبدالله، بحث منشور على أربعة أجزاء في مجلة الرسالة الإسلامية، مفرقة في الأعداد التالية (٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢).

٦٣. زراعة الأعضاء و التداوي بالمحرمات في ضوء الشريعة الإسلامية، للدكتور هاشم جميل عبدالله، بحث منشور في الرسالة الإسلامية، العددان (٢١١-٢١٢).

٦٤. زراعة الغدد التناسلية أو زراعة رحم امرأة في رحم امرأة أخرى، للدكتور حمداتي ماء العينين شبيهن، منشور ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، المجلد الأول.

٦٥. زرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية، بحث للدكتور محمود السرطاوي، منشور في مجلة دراسات ( الشريعة والقانون )، الجامعة الأردنية، العدد الثالث، ١٩٨٤م.



٦٦. سد الذرائع في الشريعة الإسلامية، لمحمد هشام البرهاني، مطبعة الريماني، ط ١، ١٤٠٦هـ.
٦٧. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، ضبطه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦هـ.
٦٨. شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، لعضد الملة الإيجي، المطبعة الكبرى الأميرية، ط ٢، ١٣١٧هـ.
٦٩. شرح الكوكب المنير، للعلامة محمد الفتوح، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ.
٧٠. شرح اللمع، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٧١. شرح اللمع، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٧٢. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين القرافي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
٧٣. شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا النووي، دار الريان للتراث، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٧٤. شرح فتح القدير، للكمال ابن الهمام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٨٩هـ.
٧٥. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق د/ عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٠هـ.
٧٦. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي، تحقيق د/ حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، ١٣٩٠هـ.

٧٧. الصحاح، لإسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، ط ٣، ١٤٠٤هـ.
٧٨. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، حقق نصوصه ورقم أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العلمية.
٧٩. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد سعيد البويطي، مؤسسة الرسالة، ط ٤ - ١٤٠٢هـ.
٨٠. الفتاوى المتعلقة بالطب و أحكام المرضى من فتاوى: سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله، و الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله، و اللجنة الدائمة للبحوث العلمية و الإفتاء، وهيئة كبار العلماء، إشراف فضيلة الشيخ صالح الفوزان، دار المؤيد، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٨١. فتاوى دار الإفتاء المصرية منذ العام ١٣١٢هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
٨٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار الريان، ط ٢، ١٤٠٩هـ.
٨٣. الفروق، لشهاب الدين القرافي، دار المعرفة.
٨٤. فقه النوازل، للدكتور بكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ.
٨٥. القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز آبادي، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٨هـ.
٨٦. قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي.
٨٧. قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
٨٨. قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، إعداد جمعية العلوم الطبية الإسلامية المنبثقة عن نقابة الأطباء الأردنية، دار البشير، ط ١، ١٤١٥هـ.

٨٩. قضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي، للدكتور عارف علي عارف، مطبوع ضمن كتاب دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، دار النفائس، ط١، ١٤٢١ هـ.
٩٠. قضايا فقهية معاصرة، لمحمد برهان السنبهلي، دار القلم، الدار الشامية، ط١، ١٩٨٨ م.
٩١. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للإمام عز الدين السلمي، تحقيق الدكتور نزيه حماد، والدكتور عثمان ضميرية، دار القلم، ط١، ١٤٢١ هـ.
٩٢. القواعد الفقهية و الأصولية و مقاصد الشريعة ذات الصلة ببحوث الخلايا الجذرية، للدكتور سعد الشثري، منشور في مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد الثامن عشر، ١٤٢٥ هـ.
٩٣. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين البخاري، ضبط وتعليق وتخريج محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١١ هـ.
٩٤. لسان العرب، لأبي الفضل ابن منظور، دار صادر، ط١، ١٤١٠ هـ.
٩٥. المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق إبراهيم بن مفلح، المكتب الإسلامي، ١٣٩٤ هـ.
٩٦. مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن رئاسة إدارة البحوث العلمية و الإفتاء، العدد الرابع، ١٣٩٨ هـ.
٩٧. مجلة الرابطة، إصدارات رابطة العالم الإسلامي، العدد (٤٦٢)، ١٤٢٥ هـ.
٩٨. مجلة المجمع الفقهي، إصدارات المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي، العدد الأول، ١٤٠٨ هـ.

٩٩. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الأعداد التالية :
١٠٠. مجموع الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه، مطابع دار العربية، ط ١، ١٣٩٨ هـ.
١٠١. المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا النووي، تحقيق محمد المطيعي، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥ هـ.
١٠٢. المحصول في أصول الفقه، لفخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق د/طه العلواني، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٨ هـ.
١٠٣. المحلى، لأبي محمد علي ابن حزم، دار الفكر.
١٠٤. المدخل الفقهي العام، لمصطفى الزرقا، دار القلم، ط ١، ١٤١٨ هـ.
١٠٥. المدخل الفقهي العام، لمصطفى الزرقا، دار القلم، ط ١، ١٤١٨ هـ.
١٠٦. مذكرة أصول الفقه، لمحمد الأمين الشنقيطي، المكتبة السلفية.
١٠٧. المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد الننتشة، من سلسلة إصدارات مجلة الحكمة، ١٤٢٢ هـ.
١٠٨. المستصفي في أصول الفقه، لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد مصطفى أبي العلا، مكتبة الجندي.
١٠٩. المصالح المرسله، لمحمد الأمين الشنقيطي، من مطبوعات مركز شؤون الدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤١٠ هـ.
١١٠. المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، حققه محمد حميد الله، دمشق، ١٩٦٥ م.
١١١. المعجم الوسيط، للدكتور إبراهيم أنيس و آخرون، مطابع دار المعارف، ط ٢، ١٣٩٢ هـ.
١١٢. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين ابن فارس، تحقيق وضبط عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٤٠٢ هـ.

١١٣. المغني شرح مختصر الخرقي، لموفق الدين ابن قدامة، تحقيق الدكتور عبدالله التركي، والدكتور عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب ط٣، ١٤١٧هـ.

١١٤. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية.

١١٥. المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهاة مسائلها المشكلات ، لأبي الوليد ابن رشد ، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي ط١، ١٤٠٨هـ.

١١٦. منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لجمال الدين ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ هـ.

١١٧. المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي، دار الفكر.

١١٨. الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق عبد الله دراز، المكتبة التجارية.

١١٩. المواكبة الشرعية لمعطيات الهندسة الوراثية، للدكتور عبد الستار أبوغدة، ضمن ثبوت أعمال ندوة ( الوراثة و الهندسة الوراثية و الجينوم البشري و العلاج الجيني - رؤية إسلامية ).

١٢٠. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لمحمد بن محمد المعروف بالحطاب، دار الفكر، ط٣، ١٤١٢ هـ.

١٢١. ميزان الأصول في نتائج العقول، لمحمد السمرقندي، تحقيق الدكتور محمد عبدالبر، مطابع الدوحة الحديثة، ط١، ١٤٠٤ هـ.

١٢٢. نظرية التعسف في استعمال الحق، للدكتور محمد فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ.

١٢٣. نقل الأعضاء الأدمية في ضوء الشريعة و الطب و الواقع، للدكتور أبو الوفا عبد الآخر، شركة الصفا، ط١، ١٤١٨هـ.
١٢٤. نقل الأعضاء بين الطب و الدين، للدكتور مصطفى الذهبي، دار الحديث، ط١، ١٤١٤هـ.
١٢٥. نقل الدم و أحكامه الشرعية، لمحمد صافي، مؤسسة الزعبي، ط١، ١٣٩٢هـ.
١٢٦. نقل دم أو عضو أو جزء من إنسان إلى آخر، إعداد اللجنة الدائمة للبحوث في المملكة العربية السعودية، منشور في مجلة البحوث الإسلامية، العدد الثاني والعشرون، ١٤٠٨هـ.
١٢٧. نقل و زراعة الأعضاء الأدمية من منظور إسلامي، للدكتور عبد السلام السكري، الدار المصرية للنشر و التوزيع، ١٤٠٩هـ.
١٢٨. الهندسة الوراثية بين معطيات العلم و ضوابط الشرع، للدكتور إياد إبراهيم، دار الفتح للدراسات و النشر، ط١، ١٤٢٣هـ.
١٢٩. الوجيز في أصول الفقه، لعبدالكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، ط٧، ٢٠٠٠م.
١٣٠. الوصف الشرعي للجينوم البشري و العلاج الجيني، للدكتور عجيل النشمي، ضمن ثبوت أعمال ندوة ( الوراثة و الهندسة الوراثية و الجينوم البشري و العلاج الجيني - رؤية إسلامية ).
١٣١. الوصول إلى الأصول، لأبي الفتح البغدادي، تحقيق د/عبد الحميد أبو زنيد، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ.

